الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٠/ ٢٠ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤
Issue No.550 - 20 of October 2024

كل وزير ينسف سياسة سلفه !!

السياسات الواقعية تنفيذها سهل وممكن والخيالية حبر على ورق !!

تنجح السياسات الوزارية عندما تكون أسسها من نمط الواقع وصلب عمل الوزارات، وأن تهدف لمعالجة كل جوانب الحياة وأهمها الجوانب الاقتصادية، وأن تكون مرتكزة إلى خطط وسياسات هادفة، وهذا يتطلب شفافية ووضوحاً بعملها واستنباط القرارات والإجراءات من رؤى هادفة لإنعاش الاقتصاد، وأن تعتمد على الكفاءات والعقول واستغلالها بشكل كامل والعمل على منع هجرتها لتساعد في معالجة الكثير من القضايا.

يجب أن توضع سياسات وخطط هادفة للنهوض بالواقع المعيشي وألا تكون السياسات الوزارية مبنية على الوعود، بل يجب أن تكون واضحة وشفافة وتحلل الواقع كما هو، لأن جميع المواطنين يعرفون أمر الحصار والحرب وكل هذه الجوانب، فلا حاجة لتعليق السياسات عليها، ودور الحكومة في هذه المرحلة مهم جداً.

ص ١٢

هل تنجح الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

حالة من التجديد، تهدف إلى بث الروح في شرايين القطاع العام، الأكثر حاجة للحياة، بعدما أصابه من التراجع الذي استنزف كوادره ومقوماته كافة، فباتت مهمة عودته لما كان عليه، الشغل الشاغل لدى الحكومة الجديدة وقطاع الأعمال، المعنى الأول بهذه الخطوة، عبر تطبيق مبدأ التشاركية، الذي تم طرحه منذ مدة ليست قليلة، بينما مازالت المحاولات ضمنه خجولة وفق توصيف الصناعي تيسير دركلت لواقع هذه الخطة عبر حديثه لـ«الاقتصادية»، عن الأسباب التي تتعلق ببناء الثقة أولاً، بين القطاعين (عام وخاص) والحكومة، ومن ثم النظر إلى القوانين التي تحكم هذه الشراكة.

فالحديث اليوم عن إقبال أي رجل أعمال (تاجر صناعي) في حال أراد الاستثمار بالقطاع العام عبر إدارة وتحويل الشركات الخاسرة إلى رابحة، ليس من الممكن إدارتها بنفس العقلية القديمة، مطالباً باعتماد مبدأ الإدارة بعقلية جديدة وخطط تناسبها أيضاً.

ص ١٤–١٥

«الاقتصادية» تحصل على أول قراءة حكومية للواقع السوري

الحكومة وضعت يدها على نقاط القوة والضعف في الاقتصاد السوري

في الوقت الذي يتطلع فيه السوريون إلى ما يتضمنه بيان الحكومة الجديدة من توجهات وبرامج ذات أولوية تهم حياتهم وكيفية تناولها من جانب المؤسسات الحكومية يزداد التفاؤل بسماع خطة ذات منهاج مدروس يلامس كل احتياجاتهم ويلبي طموحاتهم بالقدر المتاح، من باب أن البيان الحكومي سيحدد شكل والتزامات الحكومة ببرامج معينة وخصوصاً التركيز على الشأن الاقتصادي والخدمات واستعادة ثقة المواطنين بسلطات الدولة.

المؤشرات الأولية توضح ملامح الخطوط العامة التي ستسير عليها الحكومة وستترجم بيانها ببرامج تنفيذية مفصلة ومحددة بمواقيت زمنية وإجراءات فعلية.. الواقعية هي الإطار العام بعيداً عن التنظير، ليكون بياناً يقدم رؤية شاملة واسعة واستراتيجية وليس إجرائية، أي بيان يصب في صلب تطور الاقتصاد والإنتاج والمجتمع.

فالكل بانتظار البيان الحكومي المرتقب لما سيحمل من توجهات وبرامج عمل تعطي أفقاً واضحاً للمسارات ولموجبات المرحلة، في ظل الحاجة والمطلب للواقعية وليس للأحلام..

الحكومة تقدمت بتحليل شامل لتشخيص الواقع وصولاً إلى استخلاص برامج عمل وخطط للتنفيذ.. من هذا الواقع ستستلهم بيانها الذي ستعرضه أمام مجلس الشعب، محددة كل الخطوات والإجراءات التي ستنفذها.. ولكن ماذا وجدت بعد تحليلها للواقع الراهن وما عانت منه كل القطاعات منذ عام٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢..؟

فقد ازداد عجز الموازنة العامة للدولة بشكل كبير، نتيجة انخفاض فوائض شركات القطاع العام الاقتصادي وانخفاض العوائد من أملاك الدولة، في مقابل زيادة النفقات الجارية، التي شكلت كتلة الرواتب والأجور والنفقات التحويلية نسبة كبيرة منها، وتراجع الإنفاق الاستثماري العام، حيث سجل عجز الموازنة الفعلي أكثر من ١١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمتوسط خلال السنوات ٢٠١١–٢٠٢٢ مع الإشارة إلى أن نسبة العجز الفعلي في الموازنة العامة للدولة بلغت /٤٥ بالمئة عام ٢٠٢٢، و/ ٤١ بالمئة عام ٢٠٢٣.

التفاصيل ص ٢-٦

٦٠ مليار ليرة أرباح الصناعات الهندسية حتى نهاية آب الماضي

ص ٨-٩

٣٠ مليون ليرة راتب مدير بمصرف خاص يقابله ٩٠٠ ألف راتب نظيره بالعام

ص ١٣

انتخابات غرف التجارة.. المنافسات القادمة حول من يكون رئيس الغرفة والمجالس

ص ١٦

انخفض سعر الفروج فاتجه الناس لاستهلاكه بديلاً من اللحم

ص ١٧

لا يمكن أن تنجح التشاركية من دون الالتزام بالشفافية وتكافؤ الفرص

ص ١٠-١١

٧٠ شركة وطنية جمعها معرض حلب الدولي التخصصي

اختتم معرض حلب الدولي التخصصي بنسخته الخامسة آخر أيامه يوم السبت ١٩ تشرين الأول من عام ٢٠٢٤، والذي تم اعتباره أكبر تظاهرة صناعية واستثمارية في مدينة حلب التي يشهد تاريخها بأنها العاصمة الصناعية لسورية، لما شكّله من منصة مميزة للقاء الصناعيين والمستثمرين والمستوردين والمهندسين والتقنيين، العاملين بالمجالات الضرورية في مرحلة تعافي الصناعة السورية وإعادة الإعمار.

استقطب المعرض ٧٠ شركة وطنية من الشركات الهندسية والكيميائية والغذائية، إضافةً إلى هيئة الاستثمار السورية وغرف الصناعة والتجارة والزراعة والمدينة الصناعية بالشيخ نجار، فتنوّعت المنتجات في المعرض وكان منها الهندسي والمعدني والكهربائي والسيارات والمواد الغذائية والألبسة والمنسوجات، ما يعني بدء مرحلة تعافي الصناعة، وعودة الألق للمنتج الوطني الذي لطالما ضاهى أفخم المنتجات العالمية، خاصةً في المجالين الغذائي والنسيجي.

أما بالنسبة للمشاركات الدولية... فقد شهد المعرض مشاركة سفارات كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والهند والفلبين وجنوب أفريقيا وإندونيسيا.

وعن وجود شركة سيريتل ودعمها للمعرض لكونها شريكاً استراتيجياً، فقد صرّح مدير وحدة الاتصال والإعلام الأستاذ «خلدون عبد الله» أن مشاركة سيريتل جاءت التزاماً بمسؤوليتها المجتمعية وسعيها للاستمرار في المساهمة بدعم مختلف القطاعات الحيوية في سورية، منها القطاع الاقتصادي. وترى سيريتل أن المشاركة في المعارض تؤمّن مساحة هامة للتعامل والاندماج مع مختلف القطاعات والشركات، وفرصةً للبقاء قرب زبائنها، إضافة إلى الدور الحيوي والمهم للمعارض في دعم الاقتصاد الوطني. كما شاركت سيريتل أيضاً من خلال جناحها الذي روّجت فيه لخدماتها ومنتجاتها في مجال الاتصالات، وقدمت العديد من الجوائز لزوّار المعرض.

أقيم المعرض بنسخته الحالية على أرض المدينة الرياضية بالحمدانية، برعاية وزارة الصناعة وبالتعاون مع غرفة صناعة حلب، وتنظيم شركة نظام للمعارض والمؤتمرات بشراكة استراتيجية مع شركة سيريتل.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٠/ ٢٠ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

«الاقتصادية» تحصل على أول قراءة حكومية للواقع السوري

البيان الحكومي القادم طموح.. وبانتظار تحويل مضامينه إلى أرقام محددة

الحكومة وضعت يدها على نقاط القوة والضعف في الاقتصاد السوري

معدل النمو الاقتصادي ١,٤ بالمئة عام ٢٠٢٣

■ هني الحمدان

في الوقت الذي يتطلع فيه السوريون إلى ما يتضمنه بيان الحكومة الجديدة من توجهات وبرامج ذات أولوية تهم حياتهم وكيفية تناولها من جانب المؤسسات الحكومية يزداد التفاؤل بسماع خطة ذات منهاج مدروس يلامس كل احتياجاتهم ويلبي طموحاتهم بالقدر المتاح، من باب أن البيان الحكومي سيحدد شكل والتزامات الحكومة ببرامج معينة وخصوصاً التركيز على الشأن الاقتصادي والخدمات واستعادة ثقة المواطنين بسلطات الدولة.

المؤشرات الأولية توضح ملامح الخطوط العامة التي ستسير عليها الحكومة وستترجم بيانها ببرامج تنفيذية مفصلة ومحددة بمواقيت زمنية وإجراءات فعلية.. الواقعية هي الإطار العام بعيداً عن التنظير، ليكون بياناً يقدم رؤية شاملة واسعة واستراتيجية وليس إجرائية، أي بيان يصب في صلب تطور الاقتصاد والإنتاج والمجتمع.

فالكل بانتظار البيان الحكومي المرتقب لما سيحمل من توجهات وبرامج عمل تعطي أفقاً واضحاً للمسارات ولموجبات المرحلة، في ظل الحاجة والمطلب للواقعية وليس للأحلام..

الحكومة تقدمت بتحليل شامل لتشخيص الواقع وصولاً إلى استخلاص برامج عمل وخطط للتنفيذ.. من هذا الواقع ستستلهم بيانها الذي ستعرضه أمام مجلس الشعب، محددة كل الخطوات والإجراءات التي ستنفذها.. ولكن ماذا وجدت بعد تحليلها للواقع الراهن وما عانت منه كل القطاعات منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢..

سمات الوضع الراهن

بعد تحليل الوضع الراهن لمفردات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب «وثائق الحكومة»، أهم خطوات صنع السياسات بمختلف مستوياتها، ففيه يتم الاستدلال على مشكلات التنمية التي يجب التعامل معها، وفيه يتم قياس حجم تلك المشكلات من خلال مؤشراتها، والوقوف على مسبباتها ليتم التعامل معها في متن السياسات.

وفيه تظهر الإمكانات الكلية والقطاعية ومدى كفايتها لتحقيق التنمية وفيه يتم تحديد الفجوات بين متطلبات تحقيق التنمية (الاحتياجات) والإمكانات المتاحة، وبالتالي يتم تخطيط التعاون الدولي لردم تلك الفجوات والتي تأخذ عادة أشكالاً مالية ومادية ومعرفية.

الناتج المحلي الإجمالي

أدت الحرب والأعمال التخريبية للعصابات المسلحة والحصار الاقتصادي الجائر على سورية خلال المرحلة الحالية، إلى خروج قسم كبير من مكامن الإنتاج من الخدمة، وفي النتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل وصل إلى ٧ بالمئة في المتوسط خلال السنوات ٢٠١١-٢٠٢٢.

وتشير البيانات إلى أن التراجع في الناتج المحلي بدأ يشهد تحسناً تدريجياً بدءاً من عام ٢٠١٤، حيث حقق معدلات نمو موجبة في السنوات ٢٠١٨ و٢٠١٩، غير أن تزايد وطأة الحصار الاقتصادي (قانون قيصر)، والأزمة المالية اللبنانية، ومن ثم الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار العالمية وصعوبات التوريد، وضعف الاتساق بين السياسات الكلية، أدت إلى خسارة تلك المكتسبات التي حققها الاقتصاد السنوي في عام ٢٠٢٠ وما بعد ليتحسن بعدها في عام ٢٠٢١ ويحقق معدلات نمو موجبة ويستمر التحسن في عام ٢٠٢٢ ولكن بمعدلات أقل من العام السابق. ومن المتوقع أن يصل إلى ١,٤ بالمئة عام ٢٠٢٣.

مساهمة القطاع العام 51% من الناتج المحلي أكثر من القطاع الخاص

التركيب الهيكلي جانب العرض الخلل القطاعي

على مستوى التركيب النسبي للناتج، ازدادت حصة القطاع العام مقابل انخفاض بسيط في حصة القطاع الخاص. وبقيت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي أعلى من مساهمة القطاع العام خلال فترتي ما قبل الحرب وبعد الحرب، باستثناء عام ٢٠٢٢ الذي شهد مساهمة أعلى للقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان هناك تزايد تدريجي لمساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب لبقارب مساهمة القطاع الخاص. وبلغ وسطي مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي ٤٣ بالمئة خلال وسطي السنوات ٢٠١١-٢٠٢١، حيث تزايدت تدريجياً مساهمة القطاع العام ٣٤ بالمئة في العام ٢٠١١ لتصل إلى ٤٨ بالمئة في عام ٢٠١٨، وتحافظ على نسبة أعلى بقليل من ٤٦ بالمئة في الأعوام اللاحقة حتى ٢٠٢١، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٥١ بالمئة في عام ٢٠٢٢ وبمعدل مساهمة أعلى من القطاع الخاص لأول مرة في سنوات ما بعد الحرب.

وشهدت سنوات الحرب تغيراً جوهرياً في مساهمة القطاعات في الناتج المحلي؛ وكان لذلك تأثير كبير في مساهمة هذه القطاعات في النمو الاقتصادي وتحول مساهمتها من موجبة إلى سالبة مع تغير في ترتيب مساهمتها ترافق ذلك مع تغيرات جوهرية في التركيب الهيكلي للناتج، حيث تراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية الحقيقية الزراعة مع الصناعة، وكل من قطاعي التجارة والسياحة، لمصلحة الخدمات الحكومية، وقطاع النقل والمواصلات والتخزين، حيث تراجعت حصة إجمالي الصناعة إلى أقل من نصف ما كانت عليه في عام ٢٠١٠، وأكثرها تأثراً كان الصناعة التحويلية، كما تراجع حجم كل من قطاع البناء والتجارة والمال والتأمين، مقابل تزايد حصة قطاع الخدمات إلى حوالى ضعف ما كان عليه قبل سنوات الحرب.

كما طرأ تحسن ملحوظ في حصة كل من قطاع الخدمات والنقل والمواصلات والصناعة التحويلية في الفترة الثانية من الحرب مقارنة بالفترة الأولى من الحرب.

وأظهرت العوامل المتمثلة بانخفاض سعر الصرف والتضخم وارتفاع التكاليف، وهي الحصيلة المباشرة للإجراءات القسرية، نتائج عكسية على مكونات الطلب الكلي؛ أي الاستهلاك، والاستثمار.

التعامل مع العالم الخارجي

فقد شكل الاستهلاك حوالى ١١٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ٢٠١١-٢٠٢٢، منها ٩٩ بالمئة للاستهلاك الخاص، و١٤ بالمئة للاستهلاك العام، مرتفعاً عن قيمة ما شكله في عام ٢٠١٠ بمقدار ٣٤ نقطة مئوية، منها حوالى ٣٣ نقطة للاستهلاك الخاص. وهكذا فإن مجمل النشاط الاقتصادي أصبح ناتجاً أساساً عن الاستهلاك، وهو ما يعني تراجع القدرة على الادخار، ومن ثم القدرة على الاستثمار في المستقبل، إضافة إلى أن هذه الزيادات في الاستهلاك الخاص هي في حقيقتها زيادات اسمية ناتجة عن ارتفاع الأسعار، لا عن تحسن مستوى المعيشة.

وشكل الاستثمار حوالى ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، منها ٧ بالمئة للاستثمار الخاص مقابل ٣ بالمئة للاستثمار العام منخفضاً عن قيمة ما شكله في عام ٢٠١٠ بمقدار ١٠ نقاط مئوية منها ٧ نقاط للاستثمار العام.

وشكل صافي التعامل مع العالم الخارجي ٢٣ لمصلحة الواردات (أي نسبة سلبية، منها ١٣ بالمئة من الصادرات و٣٦ بالمئة من الواردات، متراجعاً بمقدار ٢٣ نقطة مئوية عن عام ٢٠١٠، منها ١٩ نقطة مئوية للصادرات، و٤ نقاط للواردات وذلك بعد أن وصل في عام ٢٠١٠ إلى حدود التعادل، حيث شكلت الصادرات والواردات من السلع والخدمات ٣٢ بالمئة من الناتج ولكل منها على حدة.

حصة الفرد من الناتج

لم يطرأ أي تطور ملحوظ على حصة الفرد من الناتج خلال الفترة بل على العكس من ذلك حيث لوحظ تراجع طفيف في هذه الحصة عما كانت عليه في عام ٢٠١٥، حيث تراجع معدل النمو السنوي في الناتج للفرد الواحد (من ٢,٧ بالمئة) عام ٢٠١٠ إلى (٠,٤ بالمئة) عام ٢٠١١، وإلى (-٢٨,١ بالمئة) عام ٢٠١٣، ثم بدأ بالتحسن حتى وصل إلى ٤,٩ بالمئة) عام ٢٠٢٠، و(-٢,٦ بالمئة) عام ٢٠١٧، ليصبح موجباً (٠,١) عام ٢٠١٩، وليتراجع إلى (-٢,٣ بالمئة) عام ٢٠٢٠ وتحقق ثبات في عام ٢٠٢١ ومن ثم للتراجع في عام ٢٠٢٢ إلى (-٠,٨).

حصة العمل من الناتج

كان مؤشر حصة العمل من الناتج الأكثر تأثراً، إذ تشير تقديرات الدخل الناجم عن العمل إلى تراجع حصة العمل من الناتج إلى أكثر قليلاً من ١٦ بالمئة في عام ٢٠١٥ ثم بدأ بالتحسن حتى وصل إلى ٢٥,٣ بالمئة عام ٢٠١٩. ومن ثم عاد التراجع إلى ٩,٣ بالمئة عام ٢٠٢١ ومن المتوقع أن يصل إلى ٩,١ بالمئة عام ٢٠٢٣.

التضخم

سجلت معدلات التضخم مستويات قياسية نتيجة مجموعة من العوامل النقدية وغير النقدية التي تشكل مصادر التضخم في سورية، فقد سجل ارتفاعاً بمعدل وسطي تجاوز ٤٥,٥ بالمئة خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦، وحقق ارتفاعاً أقل في عام ٢٠١٧ عند مستوى ١٨ بالمئة، ثم انحسر في عام ٢٠١٨ عند مستوى أقل من ١ بالمئة، ليعود إلى الارتفاع مجدداً عند مستوى ١٣ بالمئة في عام ٢٠١٩، وليواصل الارتفاع الحاد في عام ٢٠٢٠ ويتجاوز معدل ١١٤ بالمئة، ومن ثم ١١٨,٨ بالمئة عام ٢٠٢١، و٦٤ بالمئة في عام ٢٠٢٢ ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٤٥ بالمئة عام ٢٠٢٣ وخاصة أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك كان بحدود ٤٢٠١ عام ٢٠٢٣ وعام٢٠٢١، وارتفع إلى ٦٨٧٦ عام ٢٠٢٢ ومن المتوقع أن يصل إلى ١٦٥٠٠ عام ٢٠٢٣.

سعر الصرف

تأثرت العملة السورية تأثراً كبيراً خلال الأزمة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، وخصوصاً حركات التحويل بالعملات الأجنبية، وبداية المضاربة في السوق المحلية، حيث انخفض سعر الصرف للدولار الأمريكي من ٤٦,٥١ عام ٢٠١٠ إلى ٢٩٥,٨١ عام ٢٠١٥ بسبب تصاعد العقوبات الاقتصادية الغربية والعربية، وازدياد الضغوط الدولية على سورية، إضافة إلى تداعيات الأوضاع الأمنية، وانخفاض حجم حركة الصادرات وزيادة الواردات، وانخفاض حجم التدفقات النقدية الداخلة مقابل زيادة حركة رؤوس الأموال إلى الخارج.

وتواصل التراجع الحاد لسعر الصرف خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٥٧٢,٢٩ ليرة سورية للدولار الأمريكي، ثم استقر سعر الصرف حتى نهاية العام ٢٠١٦ عند مستوى ٤٩٨,٥٧ ليرة سورية للدولار الأمريكي وبقي عند حوالى ٤٩٣ ليرة لكل دولار كوسطي في عام ٢٠١٧، ثم حقق نوعاً من الاستقرار النسبي خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ عند حوالى ٤٣٦,٥ ليرة لكل دولار حسب السعر الرسمي مصرف سورية المركزي، وقابله ارتفاع طفيف في السوق الموازية خلال الفترة نفسها، إلا أنه وبدءاً من الأشهر الأخيرة لعام ٢٠١٩ بدأ يشهد ارتفاعاً تدريجياً في السوق الموازية تزايد مع تشديد العقوبات وتطبيق قانون قيصر في عام ٢٠٢٠ بالتزامن مع انتشار جائحة كورونا وتداعياتها، والأزمة المالية في لبنان ليسجل وسطي السعر الرسمي للدولار مقابل الليرة حوالى ٨٧٧,٩ في عام ٢٠٢٠، وتواصل الارتفاع الحاد في عام ٢٠٢١ إلى ١٢٥٦ ل.س للسعر الرسمي مقابل ارتفاعات أكثر من الضعف في السوق الموازية نتيجة اشتداد العقوبات وتداعياتها التي بدأت تتفاقم في العام الثاني لتطبيقها. ولتصل إلى حدود ٢٥٠٦ لسعر الصرف الرسمي وفي السوق الموازية إلى حدود ٩٠٠٠ ل.س، كما انخفض سعر صرف الليرة السورية الرسمي مقابل الدولار ليصل إلى ٦١٧٤,٣ ليرة سورية للدولار عام ٢٠٢٣، وحالياً ١٢٥٦٢ ل.س للدولار، على حين يصل في السوق الموازية إلى ١٤٨٠٠ ل.س للدولار.

بناء شبكات أمان اجتماعي تحمي الأسر من أثر الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية

عجز الموازنة

ازداد عجز الموازنة العامة للدولة بشكل كبير، نتيجة انخفاض فوائض شركات القطاع العام الاقتصادي وانخفاض العوائد من أملاك الدولة، في مقابل زيادة النفقات الجارية، التي شكلت كتلة الرواتب والأجور والنفقات التحويلية نسبة كبيرة منها، وتراجع الإنفاق الاستثماري العام، حيث سجل عجز الموازنة الفعلي أكثر من بالمئة ١١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمتوسط خلال السنوات ٢٠١١-٢٠٢٢ مع الإشارة إلى أن نسبة العجز الفعلي في الموازنة العامة للدولة بلغت /٤٥/ بالمئة عام ٢٠٢٢، و/ ٤١ بالمئة عام ٢٠٢٣.

البطالة

بشكل عام ارتفع معدل البطالة في سورية تحت تأثر الحرب نتيجة تدمير مكامن الإنتاج وخروج العديد من الاستثمارات حيث ارتفع معدل البطالة من ٨,٦ بالمئة منها ٦,٢ للذكور، و٢٢ بالمئة للإناث) عام ٢٠١٠ إلى ٤٠,٨ توزعت إلى (٣٦,٥ بالمئة للذكور و٥٦,٥ بالمئة للإناث) ٢٠١٣، وإلى ٤٨,٤ بالمئة موزعة (٤٢,٣٦ بالمئة

انخفاض إنتاج الكهرباء من 49 مليارك .و.س إلى 17 مليارك .و.س .عام ٢٠٢٣

السنة التاسعة عشرة ـ العدد / ٥٥٠ / ٢٠ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

«الاقتصادية» تحصل على أول قراءة حكومية للواقع السوري

طموحات الحكومة في بيانها القادم تحسين الإيرادات العامة غير الضريبية

ارتفاع نسبة البطالة لـ 40 بالمئة وتراجعها بسبب الهجرة

للذكور و٦٧,٢١ بالمئة للإناث) عام ٢٠١٥، ومع بداية تحسن الظروف الأمنية والسيطرة على العديد من المحافظات والمناطق، وعودة العديد من المواطنين إلى هذه المناطق، واتخاذ القرارات بشأن التمويل والإقراض بدأت معدلات البطالة بالانخفاض حتى وصلت إلى ٣٢,٦ بالمئة موزعة (٢٥,٨ بالمئة للذكور ٤٨,٧٩ بالمئة للإناث) عام ٢٠١٧، وتراجعت إلى بالمئة ٣١,٥٤ بالمئة موزعة (١٢,٩ ذكور، ٦٢,٢١ بالمئة إناث) عام ٢٣,٧ ٢٠١٩، ومن ثم ٢١,٨٥ بالمئة موزعة (١٥,٧٢ ذكور، ٣٦,٩٨ بالمئة إناث) عام ٢٠٢١، وتراجع إلى عام ٢٠٢٢ موزعة (١٧,٧ ذكور و٤٣,١ بالمئة إناث مع الإشارة إلى أن انخفاض معدل البطالة لا يعود إلى الحاجة لخلق مزيد في فرص العمل فقط وإنما إلى ازدياد معدل الهجرة للخارج بحثاً عن فرص العمل وتأمين دخل كاف للحفاظ على مستوى معيشة مناسب، ومن المتوقع ألا يقل عن ٢٤ بالمئة عام ٢٠٢٣.

التجارة الخارجية

على مستوى التجارة الخارجية فقد تفاقمت نقاط الضعف في قطاع التجارة الخارجية وتحولت نقاط القوة والمزايا التي كان ممكن الاستفادة منها إلى تحديات فاقمت العجز في هذا القطاع، فتفاقم عجز الحساب الجاري، بسبب ازدياد عجز الميزان التجاري نتيجة انخفاض الصادرات وتوقف الصادرات النفطية وانحسارها في عدد محدود من السلع ولبلدان قليلة مقابل انخفاض المستوردات بسبب اتباع سياسة الترشيد، كذلك الأمر بالنسبة لميزان الخدمات الذي تحول إلى عجز فانخفضت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً حاداً خلال سنوات الأزمة، من ٣٣ بالمئة في عام ٢٠١٠ إلى ٧ بالمئة في عام ٢٠١٤، وبدأت النسبة بالتحسن بدءاً من عام ٢٠١٥ لتصل إلى بالمئة ١٧ بالمئة لوسطي الفترة من ٢٠١٥ ٢٠١٩، وتسجل ١٢ في عام ٢٠٢٠، ولتبدأ بالتراجع في عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢ إلى ٩ بالمئة و٣ بالمئة على التوالي. ومع ازدياد المستوردات انخفضت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات من ٧٠ بالمئة عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ بالمئة عام ٢٠٢٠، ومن ثم إلى ٢٩ بالمئة و١٢ بالمئة عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢ على التوالي.

أهم المشكلات الاقتصادية

ضعف وتذبذب معدلات النمو الاقتصادي .
عدم استقرار أسعار الصرف .
ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج .
عجز موازنة مرتفع.
ارتفاع نسب الإنفاق الجاري على حساب نسب الإنفاق الاستثماري .
ارتفاع فاتورة الدعم .
عجز الميزان التجاري والانكشاف على العالم الخارجي (تغطية الصادرات للواردات).

قطاع الطاقة

تركزت نقاط الاختناق الأساسية التي أثرت مباشرة في مستوى الإنتاج في تنامي حجم الفجوة بين العرض والطلب على طاقة الكهرباء والمشتقات النفطية، وتجلى الأثر أساساً في التسبب في انقطاع سلسلة الإنتاج – الاستهلاك بسبب عدم توفر الكثير من المواد الأولية والوسيطة والنهائية، ولاسيما ذات المنشأ الخارجي وبخاصة المشتقات النفطية.

بلغ عدد مجموعات التوليد البخارية التي تم إيقافها ١١ مجموعة، حيث تعمل هذه المجموعات باستطاعة إجمالية قدرها ١٢٠٠م. وميغاواط، وهي بحاجة إلى ٥٥٠٠ طن من الفيول يومياً و٦,٥ ملايين متر مكعب من الغاز، يضاف إلى ذلك أن مجموعات التوليد تحتاج إلى قطع تبديل وللصيانة وإعادة التأهيل وبسبب التدابير القسرية الأحادية الجانب امتنعت الشركات العالمية العاملة في مجال توليد الكهرباء عن التعاون مع سورية وعن توريد متطلبات صيانة مجموعات التوليد؛ وهذا ما أدى إلى انخفاض الاستطاعة المتاحة وفق كميات الوقود الواردة، ومن ثم انخفض زيادة ساعات التقنين وتلبية ما لا يزيد على ٤٠ بالمئة فقط من الطلب على الكهرباء في فصلَي الشتاء والصيف.

لقد انخفض إنتاج الكهرباء من ٤٩ مليار ك.و.س في ٢٠١١ إلى ٢٣ مليار ك.و.س في ٢٠٢١، وإلى ١٨,٢ ملياراً و١٧,٢ مليار ك. و. س عامَي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ على التوالي، كان ذلك نتيجة مباشرة لانخفاض كميات الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء إذ انخفضت كميات الفيول أويل والغاز الموردة بنسبة وصلت إلى ٥٠ بالمئة و٦٠ بالمئة، وعلى التوالي، لكل من المادتين مما كانت عليه في عام ٢٠١١.

لقد أدت الإجراءات المفروضة على القطاع النفطي إلى انخفاض إنتاج النفط الخام تدريجياً من ٣٨٥ ألف برميل يومياً في ٢٠١٠ ليصل إلى ١٦,٤ ألف برميل يومياً عام ٢٠٢١ و١٠ آلاف برميل يومياً حالياً، كما انخفض إنتاج الغاز من ٢١,٢ مليون م٣ يومياً في ٢٠١٠ إلى ١١ مليون م٣ يومياً عام ٢٠٢١ ليصل حالياً إلى ٩ ملايين م٣ يومياً. أما ما يخص المشتقات النفطية، فقد انخفض الإنتاج المحلي من مادة المازوت (أي إنتاج المصافي السورية من النفط الخام المحلي والمستورد من ٣٦٧٠ ألف طن في ٢٠١٠ إلى ١٣٣٢ ألف طن في ٢٠٢١، ووصل عام ٢٠٢٢ إلى ١٤٢٣ ألف طن كما انخفض الإنتاج المحلي من مادة الفيول من ٤٠٠٠ ألف طن في ٢٠١٠ إلى ٢٣٥٥ ألف طن في ٢٠٢٢، وهو ما أثر سلباً في تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء وباقي القطاعات من الوقود.

المشكلات

عجز الطاقة ومحدودية المقدرة على تلبية احتياجات القطاعات كافة.

ومن مسببات المشكلات: مفرزات الحرب وخاصةً ما يتعلق بدمار البنى التحتية والفوقية لمنظومة الطاقة واستنزاف بعض مكامن الطاقة الوطنية وسرقتها بشكل غير شرعي من الاحتلال الأمريكي.

والإجراءات القسرية وأثرها في إمكانات تأهيل البنى التحتية واستيراد المشتقات النفطية.

ومحدودية القدرة المالية على توفير مستلزمات تطوير القطاع.

وقدم مرافق تطوير القدرة الإنتاجية للكهرباء.

محدودية المقدرة على التحول نحو الطاقات المتجددة.

في مجال النقل

تراجعت حركة نقل الركاب في قطاع النقل الجوي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢ بنسب متفاوتة كان أكبرها في عام ٢٠١٣ بنسبة تراجع بلغت ٨٠ بالمئة عن عام ٢٠١٠، كما تراجعت حركة نقل الركاب في قطاع النقل السكي بنسبة ٩٦ بالمئة عام ٢٠١٣ عما كانت عليه عام ٢٠١٠. بينما تراجع حجم الشحنات المنقولة بنسبة ٦٨ بالمئة في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبنسبة ٢٨ بالمئة في عام ٢٠١٥، إلا أنها حققت ارتفاعاً بنسبة ٧٠ بالمئة في عام ٢٠١٩، لتعود وتتراجع بنسبة ١٤ بالمئة في عام ٢٠٢١. وانخفضت نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال من ١٥ بالمئة في عام ٢٠١٠ إلى ١١ بالمئة عام ٢٠١٣، ومن ثم تحسنت تلك النسبة في عام ٢٠١٥ لتصل إلى ١٧ بالمئة إلى أن استقرت في عامَي ٢٠١٩ و٢٠٢١ عند حدود ١٤ بالمئة لترتفع إلى ١٨ بالمئة في عام ٢٠٢٢.

والمشكلات هي بسبب: نقص الموارد المالية المطلوبة لتطوير البنى التحتية لقطاعات الطرق والاتصالات والصناعة.

وتراجع حجم الأسطول الجوي وانخفاض عدد الطائرات العاملة وضعف القدرة على تجديد الأسطول الجوي.

إضافة لصعوبة إبرام عقود خارجية لازمة وضرورية لتعويض النقص الحاصل في المعدات والآليات الخاصة بأنماط النقل المختلفة.

القطاع الصحي

ارتفع معدل وفيات الأمهات من (٥٨) حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام ٢٠١٣ إلى (٦٧) حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام ٢٠١٥، ومن ثم انخفض لتصل إلى (٦٢) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام ٢٠١٩، واستمر التحسن في المؤشر مع انخفاض معدل وفيات الأمهات حتى وصل إلى (٦٠,٤) حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية عام ٢٠٢٣.

مشكلات القطاع الصحي

يعاني القطاع الصحي مشكلات عديدة:
ارتفاع معدلات المراضة.
الضغوط على الخدمات الصحية.
ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات الصحية.
نقص في الموارد البشرية الصحية.
نقص في مستلزمات عمل القطاع الصحي.
ارتفاع العبء الإنفاقي وتجاوز العبء الشخصي العبء العام.

ومن مسببات المشكلات: النمو السكاني المرتفع وما يشكله من ضغوط على الخدمات الصحية.

ومفرزات الحرب من دمار في البنى التحتية الصحية.

والإجراءات القسرية وأثرها السلبي في توفير مستلزمات القطاع (التجهيزات وبعض أنواع الأدوية واللقاحات).

محدودية الموارد المالية المخصصة لتطوير القطاع.

محدودية المقدرة على تحسين كمي ونوعي للموارد البشرية الصحية.

القطاع التعليمي

وصل معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي عام ٢٠١٠ إلى حدود ٩٧ بالمئة لكنه انخفض إلى ٧٥ بالمئة عام ٢٠١٥ ومن ثم ارتفع إلى ٨٠ بالمئة في عام ٢٠١٩، لكنه عاد لينخفض إلى حوالى ٦٧ بالمئة في عام ٢٠٢٣.

كما شهد معدل إكمال الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي تراجعاً من ١٠٠ بالمئة في عام ٢٠١٠ إلى ٥٩ بالمئة في عام ٢٠١٩، ولترتفع بعدها إلى ٧٣ بالمئة في عام ٢٠٢٣. فيما تراجع معدل إكمال التعليم الإعدادي من ٦٧ بالمئة في عام ٢٠١٠ إلى ٤٣ بالمئة في عام ٢٠١٩، ليرتفع بعدها إلى ٦٠ بالمئة في عام ٢٠٢٣. أما معدل إكمال الدراسة الثانوية فقد انخفض من ٣١ بالمئة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٤ بالمئة في عام ٢٠١٩، وليرتفع بعدها إلى ٣٢ بالمئة في عام ٢٠٢٣.

وفي حين وصلت نسبة التسجيل في برامج تنمية الطفولة المبكرة إلى حوالى ٩,٦ بالمئة قبل الحرب، إلا أنها انخفضت خلال السنوات ٢٠١٣-٢٠١٩ إلى حوالى ٥,٢ بالمئة، ولترتفع بعدها لتسجل نسبة ١٠,٣ ٢٠٢٣ بالمئة في عام٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بالأمية بين السكان، فقد انخفضت نسبة الأمية بين الذكور من ٨,٦ بالمئة عام ٢٠١٠ إلى ٤ بالمئة عام ٢٠١٥ وصولاً إلى ٣,٢٩ بالمئة عام ٢٠٢١، فيما انخفضت الأمية عند النساء من ٢٢,٦ بالمئة عام ٢٠١٠ وصولاً إلى ٨,٦ بالمئة عام ٢٠٢٣.

استمرت معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي بالارتفاع حتى خلال سنوات الحرب فقد بلغ هذا المعدل عام ٢٠١٠ حدود ١٦,٣ بالمئة وارتفع بشكل تدريجي حتى تجاوز عام ٢٠٢٣ حدود ٢٥ بالمئة، يشير مؤشر التكافؤ بين الإناث والذكور إلى أن الإناث يتابعن التحصيل العلمي أكثر من الذكور حيث ارتفع المعدل ٢٠٢٣ من ١١٥ بالمئة عام ٢٠١٠ إلى ١٢٣ بالمئة عام ٢٠٢٣.

جاء الارتفاع في معدلات الالتحاق الجامعي كنتيجة لزيادة أعداد الطلاب في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا بوسطي سنوي حوالى (٨) بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢١، ساهم التوسع الأفقي في نشر الجامعات والمعاهد بصورة كبيرة في تحسن المعدل، حيث ارتفع عدد الجامعات الخاصة من (١٣) جامعة عام ٢٠٠٨ إلى (١٨) جامعة عام ٢٠١١ ووصل عام ٢٠٢١ إلى (٢٠) جامعة، بينما ارتفع عدد الجامعات الحكومية من (٦) جامعات إلى (٨) جامعات خلال الفترة نفسها. وهذا الأمر من جانب الكفاءة الكمية يشير إلى تحسن في البنية التحتية من حيث الكم، ولكن من جانب آخر سيتوقع أن يكون له انعكاس سلبي على الكفاءة النوعية، حيث إن ازدياد عدد الجامعات وازدياد عدد الطلاب مع تناقص عدد المدرسين سيقودنا حتماً إلى ارتفاع مؤشر عدد الطلاب إلى عضو الهيئة التعليمية. حيث شهدت أعداد أعضاء الهيئة التعليمية التدريسية والفنية تناقصاً حاداً خلال سنوات الحرب، حيث انخفضت بنسبة تجاوزت حدود (٢٠ بالمئة) خلال الفترة نفسها نتيجة لهجرة عدد كبير من أعضاء هذه الهيئة.

ويهدف استعادة المسار الصحيح لتحقيق شمولية التعليم الجيد والمنصف للجميع ولمواجهة الآثار السلبية لمفرزات الحرب والحفاظ على استمرار التعليم، انتهجت الحكومة السورية منهجاً جديداً لعب دوراً مهماً في إعادة جزء كبير من الطلاب المتسربين من التعليم. ركز هذا المنهج على الاستفادة القصوى من المدارس المستثمرة والبالغة حوالى ١٤٠٠٠ مدرسة، والمبادرة إلى إصلاح المدارس المتضررة جزئياً وتزويد المدارس ذات الكثافة العالية بغرف صفية جديدة، حيث تمت إضافة ٤٤٧ غرفة صفية مسبقة الصنع، وتحويل بعض المدارس إلى دوام نصفي أي بدوامين في اليوم الواحد. كما تم تأمين التجهيزات المدرسية من مقاعد ووسائل تعليمية وأطر تربوية من معلمين ومدرسين وإداريين، ولم تستثن من هذه التدابير المناطق الساخنة، وإنما تم تشميلها بذلك بحيث تم إنجاز ذلك في البعض منها من خلال التعاون مع المجتمعات المحلية، وبذلك استمر طيف واسع من مدارس المناطق الساخنة بتقديم الخدمات التعليمية.

كما تبنت الحكومة السورية أنماطاً عدة من التدخلات لتحسين استمرارية الالتحاق بالتعليم وتعويض الأثر السلبي للأزمة، ومن أهم هذه التدخلات التعليم المكثف منهاج الفئة (ب) يستهدف هذا النوع من التعليم الأطفال المتسربين من التعليم لسنة دراسية أو أكثر أو الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس، أي الذين ما زالوا أميين، وذلك من عمر ثماني سنوات إلى خمس عشرة سنة، وقد تم تأليف هذه المناهج وطنياً، وفق أربعة مستويات يضم كل منها صفين دراسيين.

مشكلات القطاع التعليمي

يعاني القطاع التعليمي من نوعين من المشكلات:
المشكلات الكمية، وهي مشكلات متعلقة بـ: نسب الالتحاق المنخفضة بالتعليم المدرسي وما قبل المدرسي والجامعي.

الضغوط على المرافق التعليمية الناجمة عن الأعداد الكبيرة للتلاميذ والطلاب والتي تظهر من خلال مؤشرات نسب التلاميذ والطلاب للقاعات الصفية والتعليمية ونسب التلاميذ والطلاب للمعلم والمدرس.

اختلال العلاقة الكمية بين أنواع التعليم العام، الأدبي والعلمي والمهني، وضمن التخصصات الجامعية بين الفروع العلمية والأدبية، وبين خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة.

الأمن الغذائي

تعمقت ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في سورية بسبب الحرب ومفرزاتها، حيث ارتفعت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً من حوالى ٣٠ بالمئة عام ٢٠١٩ إلى حوالى ٥٦ بالمئة عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، واستمرارها عند مستوى مرتفع على الرغم من انخفاضها إلى حوالى ٤٧ بالمئة من إجمالي الأسر عام ٢٠٢٣.

وحيث إن مؤشر نقص الوزن لدى الأطفال يعد من المؤشرات المهمة التي تعبر عن الوضعي التغذوي والصحي في البلد، فقد شهد معدل نقص الوزن عند الأطفال استقراراً بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣ عند حدود نسبة ٢,٢ بالمئة من إجمالي الأطفال دون الخامسة من العمر، وذلك بالرغم من التراجع الكبير في مستويات الأمن الغذائي للأسر، وهو ما يمكن إرجاعه بالتالي إلى إعطاء الأولوية لتغذية الأطفال، وتحسن ثقافة الاستهلاك الغذائي لدى جزء من الأسر، وتحسن إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية.

كما زاد الرقم القياسي لأسعار الأغذية بنسبة ٥٦٨٩ بالمئة في عام ٢٠٢٢ مقارنة مع عام ٢٠١٠ كعام أساس؛ وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ ٤٤,٧ بالمئة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢.

وسبب المشكلات يعود إلى: ارتفاع في مؤشرات ضعف الأمن الغذائي. والإمكانات المالية للأسر المقترنة بارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية.وأهم متطلبات تحقيق الهدف هو في: محدودية دخول الأسر مع نسب بطالة مرتفعة والفجوة بين الرواتب والأجور وتكاليف المعيشة والارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج الزراعي وخاصة الأسمدة والمحروقات.

وأيضاً محدودية القدرة على استخدام التقنيات الحديثة لارتفاع تكاليفها.وتوقف المساعدات من عدد من المنظمات الدولية.

الاقتصاد الكلي والقطاعات الإنتاجية

تنامي عجز الموازنة العامة للدولة، وعدم تنويع مصادر القطع الأجنبي.

انخفاض نسبة القيم المضافة في الصادرات السورية وتركزها في المواد الأولية وخاصة الزراعية.

انخفاض نسبة المشاريع الزراعية المتخصصة وغلبة المشاريع العائلية.

ضعف درجة التكامل والترابطات الأمامية والخلفية لقطاع الصناعة التحويلية، سواء أكان ذلك ما بين الأنشطة المختلفة لهذا القطاع بعضها البعض، أو مع القطاعات الأخرى بما فيها الزراعة، والصعوبات المتصلة بتأمين مستلزمات هذه القطاعات المتصلة بالتمويل والتوريد.

انخفاض معدل الإنفاق من قبل السائحين العرب والأجانب في سورية مقارنة بالدول المجاورة، مع تراجع الخدمات الأساسية في المواقع السياحية خاصة المواقع الأثرية، نظراً لتعرض قسم منها للتعديات، وضعف الطلب على السياحة الداخلية.

نقاط القوة

وجود حيز واسع لزيادة موارد الدولة من مكامن مختلفة استثمار أملاك الدولة، فوائض القطاع العام الاقتصادي، الضرائب المباشرة.

وجود موارد محلية كبيرة خارج الجهاز المصرفي بالعملة المحلية والعملات الأجنبية يمكن حشدها.

وجود العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول الصديقة المحفزة للاستثمار وزيادة الصادرات.

وجود موارد محلية كبيرة خارج الجهاز المصرفي بالعملة المحلية والعملات الأجنبية يمكن حشدها.

وجود العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول الصديقة المحفزة للاستثمار وزيادة الصادرات.

وجود طاقة كامنة لصناعات ذات كثافة علمية وتكنولوجية متوسطة تساعد على الانطلاق في تطوير صناعات ذات قيمة مضافة أعلى، مع وجود قاعدة من الموارد الطبيعية المحلية المتنوعة القادرة على رفد القطاع الصناعي بالمدخلات اللازمة لنهوضه، وبالتالي توفر المواد الأولية والخام للعديد من الصناعات.

والفرص في هذا القطاع هي عودة العديد من المناطق إلى سيطرة الدولة بما تمتلكه من إمكانات ومزايا قابلة للتوظيف في العملية الإنتاجية.

الانفتاح العربي على سورية وإمكانات توظيفه استثمارياً في القطاعات كافة.

استتباب الأمن والاستقرار وانعكاسه إيجاباً على تطور حركة السياح العرب والمغتربين السوريين وإمكانية البناء عليه باتجاه تطوير الاستثمارات المستهدفة ذات الصلة.

التحولات العالمية نحو عالم متعدد الأقطاب وإمكانية توظيفها في التخفيف من التأثيرات السلبية للعقوبات القسرية الأحادية الجانب على الاقتصاد الوطني المتزامنة مع بدء المنظمات الأممية وعبر المنابر الدولية بالمطالبة بتخفيف الآثار السلبية لهذه العقوبات وللامتثال المفرط لها.

نقاط الضعف في البنى التحتية والطاقة

الدمار الذي ألحقته الحرب بالبنى التحتية ومصادر الطاقة والمياه ومكامن الإنتاج، وتقادم جانب كبير من الشبكات وتزامنها مع ارتفاع التكاليف وصعوبات تأمين التمويل اللازم والتوريد، انعكس على تنامي الفجوة بين العرض والطلب وانخفاض مستوى الخدمات المقدمة. تدني القدرة الشرائية بما يعيق عملية الانتقال إلى المستوى المأمول من الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة الشمسية والريحية ومن انتشار خدمات الاتصالات والمعلومات. نقص الكوادر البشرية الفنية المتخصصة لدى الجهات العامة في القطاع، وانخفاض القدرة على مواكبة التطورات الحاصلة في التقنيات المستخدمة.

نقاط القوة

الانفتاح والتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات المحلية غير الحكومية في مختلف المجالات.

توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم للاستثمار / قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦، قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، قانون الكهرباء رقم ٣٢ لعام ٢٠١٠ وتعديلاته، والخطط والمشاريع المكملة التي تم إقراراها، الخطة الوطنية للامركزية المحلية، الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي ٢٠٢٠-٢٠٣٥، صندوق دعم الطاقات المتجددة، مشروع التحول إلى الري الحديث، الإستراتيجية الوطنية للإسكان، معايير خاصة بأمن المعلومات، مشاريع التحول الرقمي الحكومي، وجود الكوادر البشرية المؤهلة نسبياً في قطاعات النقل والكهرباء والنفط.

بنية تحتية ذات انتشار مقبول للهاتف الثابت والخلوي واللاسلكي، وشبكة طرق تربط بين جميع محافظات القطر، وبين مراكز الإنتاج والتوزيع.

توفر احتياطيات واعدة من الثروات الطبيعية النفطية والغازية والفوسفات والرمال والرخام وغيرها.

والفرص في هذا القطاع هي النظر إلى الدمار الحاصل في مناطق العشوائيات على أنها فرص يجب التعامل معها لتحسين أوجه التوازن التنموي للأقاليم والمحافظات السورية من منظور تكاملي.

الانفتاح الدولي المتزايد لكسر الحصار عن سورية الأمر الذي يجب استغلاله لتشجيع الدول والمنظمات المانحة على تقديم المزيد من الدعم الفني والمالي للاستفادة من آلية التنمية النظيفة لدعم مشاريع الطاقات المتجددة ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وغيرها من المشاريع لتعزيز دور المؤسسات والمنظمات والكوادر المحلية.

التهديدات

الضغوط الدولية والظروف التي تعيشها بعض الدول الصديقة التي قد تؤثر في تنفيذ العقود المبرمة في مجالات النفط والغاز والفوسفات.

استمرار العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على سورية، واحتمالات عرقلتها الجهود الساعية لجذب الشركات الأجنبية العاملة في مجال التكنولوجيا والمعلومات والبرمجيات.

نقاط الضعف في التنمية البشرية

عدم تنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة ضمن الإطار الاستراتيجي الناظم للتعاون بين سورية والأمم المتحدة في المجال التنموي المستدام وتسييس الدول الغربية للعمل الإنساني والتنموي.

عدم تنفيذ برامج معونات نقدية التي تهدف لتحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والفقيرة.

انخفاض مستوى المهارات لدى العمالة في مختلف القطاعات، ما أدى لانخفاض جودة الأداء المؤسسي، المترافق مع ترهل النظم الإدارية وانتشار الروتين والبيروقراطية ما يؤدي لبطء تقديم الخدمات وتعقيدها.

ضعف البنية التحتية في مختلف القطاعات بسبب الحرب على سورية أدى إلى عدم كفاية المؤسسات التقديم الخدمات كالمدارس.

اعتماد طرائق وأساليب التعليم التقليدية، وضعف الثقة بين القطاعات الإنتاجية والخدمية من جهة مع

■ تعزيز مفهوم إعلام الدولة

■ إعادة تأهيل المطارات

■ زيادة استطاعة المنظومة الكهربائية السورية

■ تعزيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال

معدلات التضخم تسجل مستويات قياسية وصلت لـ 245 بالمئة

الاقتصادية AL-IQTISADIYA

«الاقتصادية» تحصل على أول قراءة حكومية للواقع السوري

ازدياد سعر الصرف من 46 ليرة عام ٢٠١٠ إلى 12562 ليرة الرسمي و14800 للموازي الآن

الجهات البحثية والباحثين من جهة أخرى، وكذلك ضعف ثقة القطاع الخاص لأهمية البحث العلمي ودوره في حل مشكلاته وتطوير واقعه.

نقاط القوة

الإطلاق التدريجي لطاقات المجتمع والاقتصاد والانفتاح والتعاون مع القطاع الخاص في مختلف المجالات وصولاً إلى النهوض بجميع مكونات التنمية الاقتصادية والمجتمعية قطاعياً وجغرافياً.
إصدار دليل للتنمية البشرية بقرار عن مجلس الوزراء، واستمرار الجهات العامة بتقديم خدماتها، والرغبة بتطوير العمل والسعي الدؤوب في مختلف القطاعات.
وجود كوادر إدارية ذات ولاء تنظيمي عالٍ تسعى لتقديم أفضل ما لديها لضمان وصول الخدمات لمستحقيها.
وجود أرضية تشريعية تحمي الفئات الأكثر هشاشة وتسعى لرفع مؤشرات التنمية البشرية كإلزامية التعليم وعدم عمالة الأطفال، مع وجود مبادرات اقتصادية واجتماعية محلية لإعادة إحياء الترابط الاقتصادي وتوفير فرص كسب الرزق وبناء رأسمال اجتماعي إيجابي، واستمرار التعاون ولو بشكل جزئي مع المنظمات الدولية.
النجاحات الحاصلة في تحقيق بعض الأهداف لدى بعض القطاعات كإعلان سورية خالية من شلل الأطفال، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية بشكل مجاني أو شبه مجاني.
والفرص في هذا القطاع هي الانفتاح الدولي المتزايد لكسر الحصار عن سورية الأمر الذي يجب استغلاله لتشجيع الدول والمنظمات المانحة على تقديم المزيد من الدعم الفني والمالي في مجال الخدمات العلمية والصحية وبرامج التخفيف من الفقر وتمكين المرأة، ولا سيما مع البدء بمشروع شبكات الحماية الاجتماعية.
عودة الأمان والاستقرار إلى معظم المحافظات السورية.
قيام المشروع الوطني للإصلاح الإداري الذي يسعى لتطوير القدرات والنظم الإدارية.
الاهتمام الحكومي بتعزيز دور القطاعات التنموية، وزيادة المكون الثقافي عبر البحث والتطوير والابتكار التوجه الحكومي نحو إعادة دراسة دور القطاع العام، وفتح مجال أكبر لمساهمة القطاع الخاص وتعزيز دوره.
ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاستمرار في فرض العقوبات الأحادية الجانب والحصار الاقتصادي على سورية، والتضخم وعدم استقرار سعر الصرف وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، المتبعة حالياً (كسياسة القبول الجامعي، ودعم عملية نقل وتوطين التقانة والاستثمار في البحث تطوير وتحديث منظومة التعليم والتدريب والبحث العلمي ورفع مستواه عن طريق تطوير السياسات والتنمية.
خلق فرص عمل من غير الاتكال الكلي على الدولة في عملية التوظيف من خلال تطوير التدريب والتأهيل للوصول لقوة عمل مدربة ومبتكرة، وتشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها، وتطوير آليات سوق العمل وتشريعاته.
بناء شبكات الأمان الاجتماعي وحزمه التي تحمي الأسر من أثر الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وغير ذلك من الأزمات في ضوء عدم توافر البيانات أو التمويل.
تطوير البيئة التشريعية ومواكبتها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وإصلاح النظام القضائي.

تنفيذ البرامج

وكترجمة تنفيذية للتوجهات العامة الواردة ضمن المؤشرات الاولية للبيان الحكومي، ستعمل الحكومة على تنفيذ البرامج الآتية حسب ماتم لحظة في استراتيجية عملها المستقبلي.

في مجال التنمية الاقتصادية

ستعمل على تعزيز الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيوان.
الاستخدام المستدام للموارد وإعادة تأهيلها وتطويرها والتوسع فيها.
تطوير الهيكل المؤسساتي والتنظيمي للقطاع الزراعي.
تطوير عمل المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
تطوير سياسة التنمية الريفية.
الإصلاح المؤسساتي والهيكلي للبنية التنظيمية للقطاع العام الصناعي السوري.
توسيع مساهمة القطاع الخاص في التشغيل الصناعي.
تحفيز نمو الصناعات الحرفية والتقليدية.
استكمال معالجة الوضع القانوني للمنشآت الصناعية المدمرة.
الاستثمار الأمثل للأصول بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال التحول إلى الشركات المساهمة.
تعميق التنويع الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.
تنمية الصادرات وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال المعارض الدولية التخصصية.
تطوير بيئة أعمال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
تعزيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.
تعزيز كفاءة التجارة الخارجية.
الحفاظ على الاحتياطي الاستراتيجي للمواد والسلع الأساسية.
تعزيز دور التدخل الإيجابي.
حماية حقوق المستهلك والحفاظ على التوازن في الأسواق.
تنظيم وتطوير القطاع التجاري.
الإصلاح الضريبي.
تحسين الإيرادات العامة غير الضريبية.
تحسين كفاءة الإنفاق العام.
تعزيز كفاءة إدارة الدين العام.
برنامج الابتكار والتحول الرقمي في السياحة.
استكمال تنفيذ خريطة التعليم والتدريب السياحي الشاملة.
برنامج التعاون الدولي مع الدول العربية والصديقة والترويج والتسويق السياحي.
برنامج دعم المشاريع المخصصة للسياحة الشعبية.
برنامج تحسين كفاءة الاستثمار السياحي.

في مجال التنمية البشرية

العمل على ترميم المدارس وصيانتها، وتطوير المناهج الدراسية (المسارات التعليمية)، مع تطوير منظومة الامتحانات والاختبارات والتحول الرقمي.
تعديل قانون تنظيم الجامعات الحكومية.
التحول الرقمي في التعليم العالي.
ضبط قواعد الاعتماد العلمي وقياس جودة المؤسسات التعليمية.
تمكين البحث العلمي التنموي.
جودة الخدمات الصحية.
برنامج الشراكة المحلية والدولية في قطاع الصحة.
برنامج مرونة النظم الصحية واستدامتها.
برنامج الأمن الدوائي.
مسح وتقييم شبكات الأمان الاجتماعي.
تطوير بيئة عمل المنظمات غير الحكومية.
تطوير شبكة الضمان الاجتماعي (الربط الشبكي).
ربط مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل.
تطوير البنية التشريعية والتنظيمية لقطاع العدالة.
الاستمرار بتطبيق المنظومة المتكاملة لرقمنة العمل القضائي والإداري.
تعزيز استقلال القضاء والنزاهة والشفافية القضائية ومكافحة الفساد.
بناء الفكر وتعزيز الهوية الوطنية والانتماء.
الحفاظ والتعريف على التراث الثقافي وصونه والتوعية بأهميته.
تطوير وتحديث المنتج الثقافي وبيئته التمكينية ودعم الصناعات الثقافية الإبداعية.
التنمية المجتمعية في قطاع الثقافة.
تعزيز مفهوم «إعلام الدولة» في ممارسة وسائل الإعلام العامة لوظائفها ومهامها.
إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية تشريعياً وإدارياً ومهنياً و زيادة الإنتاج الدرامي في القطاعين العام والخاص وتسويقه محلياً وخارجياً.
تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الإعلام.
في مجال البنى التحتية والموارد والطاقة والخدمات
تنفيذ العديد من والبرامج مثل برنامج التحول الرقمي.
برنامج الأمن السيبراني.
برنامج المشغل الثالث للاتصالات.
بناء شبكات أمان اجتماعي تحمي الأسر من أثر الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

في مجال الإصلاح الإداري

العمل على تحديث التشريعات الناظمة للوظيفة العامة
مشروع قانون الخدمة العامة.
إعداد الخريطة الوطنية للموارد البشرية في الجهات العامة.
إعداد النظام الموحد لإدارة الموارد البشرية.
وضع نظام التوظيف الإلكتروني في القطاع العام.
وستعمل الحكومة بشكل سنوي على ترجمة هذه البرامج إلى مشاريع ونشاطات ليتم تحقيق الربط بين هذا البيان الحكومي وبرامجه وأهدافه وسياساته مع الموازنة العامة للدولة.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

AL FADEL
الفاضل
Money transfer & Exchange
EXCHANGE
للصرافة و الحوالات المالية
فرعنا الجديد في النبك
الآن في خدمتكم
NOW OPEN
سورية - ريف دمشق
مدينة النبك – شارع السرايا
7222222 : Tel
7227604 : Fax
0989600612 : Mob
011 9908
www.alfadel.sy

السنة التاسعة عشرة ـ العدد / ٥٥٠ / ٢٠ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

الصناعات الهندسية... التشاركية وفق مبدأ «لا غالب ولا مغلوب»

عروض متعددة لإقامة شراكات مع جهات لتأهيل بعض المعامل

مدير عام المؤسسة لـ«الاقتصادية»: الشراكة بين القطاعين «العام والخاص» نجاح للفريقين

■ بارعة جمعة

عبد الله النعمة

لم يكن الحديث يوماً عن واقع الصناعات المحلية في ميدان العمل الحكومي بمنأى عن الظروف المحيطة به، لما يرافق هذه الصناعات من صعوبات تشغيلية، تقع في مرمى الخسائر المتلاحقة إثر الحرب الأخيرة، التي ما زالت مستمرة بتبعاتها الاقتصادية على الميادين كافة، بما في ذلك الصناعات الهندسية، إلى جانب ضرورة إعادة النظر في أداء المؤسسات العامة الإنتاجية.

والمسألة اليوم لا تتعلق فقط بحجم المبيعات أو نسبة التنفيذ، بل تمتد إلى مدى مساهمة هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد الوطني، الذي لا بد من التفكير باستثمار جميع الموارد المتاحة اليوم لخدمته، بدعم المنتج المحلي والتقليل من الاعتماد على الاستيراد، مع البحث عن طرق لتطوير المؤسسات الإنتاجية التحويلية واستغلال المواد الأولية المحلية.

كل ذلك، إلى جانب ضرورة الاعتماد على مؤسساتنا الوطنية لتكون داعمة لعملية التصدير، كان محور لقاء «الاقتصادية» مع مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الهندسية عبد الله النعمة.

واقع المؤسسة

• ما الشركات القائمة بالعمل حالياً ضمن مؤسستكم؟

تضم المؤسسة العامة للصناعات الهندسية عدة شركات موزعة على المحافظات، في حلب ثلاث شركات هي شركة (الكابلات – الجرارات – والبطاريات)، وفي حماة شركة (الحديد)، وفي ريف دمشق شركة (المحارم – كنار، سيرونيكس، بردى، والإنشاءات المعدنية)، أما في العاصمة دمشق فتوجد شركة (كابلات دمشق) وشركة (الكبريت) في المليحة المتوقفة عن الإنتاج قبل الأزمة، فيما محرك العمل كان ضمن ثلاث شركات أساسية هي: (كابلات ريف دمشق في حوش بلاس، كابلات حلب وحديد حماة).

هنا لا بد من الإشارة إلى أن السبب الرئيس في بقاء هذه الشركات ضمن العمل حتى اللحظة هو إرادة العمال وسواعدهم، التي عملت بكل قوتها من أجل عودة خطوط الإنتاج.

مؤشرات العمل

• واقع الصناعات الهندسية يشير إلى تراجع بالإنتاج بسبب تدمير المعامل بالحرب.. ما توصيفك لحال المؤسسة اليوم؟

كما يبدو للأغلبية، ما مرت به سورية من دمار إثر الحرب التي أثرت بشكل مباشر على الصناعات عامة، واليوم رغم الظروف والتحديات ما زلنا نعمل ونجني الأرباح، التي سجلت ٦٠ مليار ليرة على مستوى الشركات، حتى نهاية شهر ٨ من العام الحالي، في حين سجلت قيم الإنتاج بالفترة ذاتها على مستوى الشركات كافة ٣٨٦ مليار ليرة، موزعة بين شركة كابلات دمشق بقيمة ١٩٣ مليار ليرة، أما شركة كابلات حلب فقد وصلت لـ ٤١ مليار ليرة، وشركة الإنشاءات قرابة المليار و٣٠٠ مليون ليرة، في حين شركة (سيرونيكس) وصلت إلى مليارين ونصف المليار ليرة، كما هو حال شركة البطاريات التحويلية، مقابل قيمة المبيعات التي بلغت ٤٠٩ مليارات ليرة.

صعوبات العمل

• غالباً ما تتركز شكاوى الصناعيين حول النقص بحوامل الطاقة.. ما واقع المؤسسة أمام هذا العائق؟

ما نعانيه اليوم بالفعل قلة وانخفاض حوامل الطاقة، لكون الطلبات التي يتم تخصيصها ومن ثم إيصالها إلى الشركات خجولة، كما أنها تقل في مثل هذه الفترة من السنة، مع بداية موسم الشتاء، نظراً لتقديم مسألة توفير مازوت التدفئة أمام أي شيء آخر ضمن منطق الأولويات بالعمل.

هذا الأمر كان من أبرز ما تناولته الحكومة الجديدة ضمن جلستها الأولى بتأكيد مبدأ عدالة توزيع حوامل الطاقة بين الشركات وبين المواطنين، وهو ما يدفعنا للتفاؤل، بأن نرفع طاقة الأفران في شركة الحديد، حيث نصل لإنتاج يفوق ٣٥ ألف طن سنوياً، والوصول لإنتاج ٢٨٨ ألف طن، الذي يحتاج إلى توافر للكهرباء والمازوت.

إلا أنه بالمتابعة الدائمة والتنسيق بين المؤسسة والشركة والوزارة والجهات المعنية، وصلت الشركة لأرباح بقيمة ٥ مليارات ونصف المليار ليرة، حتى نهاية الشهر الثامن من العام الحالي.

كما تشكل العقوبات إحدى أبرز الصعوبات بعمل مؤسستنا، حيث إنه وللإعلان عن أي مستلزمات إنتاج أو مواد أولية، أو حتى ضمن الخطة الاستثمارية، ما زلنا نواجه ارتفاعاً بالأسعار، والأمر يعود لارتفاع تكاليف الشحن، واستغراق رحلة وصول المواد زمناً طويلاً، لحاجتها إلى المرور بأكثر من مكان، تفادياً لمواجهة أي عرقلة تكون سبباً في أن يطول مسارها إثر قانون « قيصر»، وبالتالي هذا الالتفاف ينعكس ارتفاعاً على سعر المنتج النهائي.

وفي النظر إلى حال المواد الأولية من الألمنيوم والنحاس لدى شركة كابلات دمشق، سنجد أنه عندما كان يتم تخصيص القطع الأجنبي، كان يتقدم للشركة جهات عارضة أكثر، وبالمحصلة تزيد المنافسة وتتحقق مصلحة الشركة.

ونحن ندرك أن تخصيص القطع اليوم يتم وفق أولويات تلامس حاجات المواطن بالدرجة الأولى، مثل الأفران والمشافي والأدوية والغذاء.

اليد العاملة

• ما حال العمالة لديكم وسط التسرّب الوظيفي الكبير من القطاع العام؟

البعض يقول يوجد فائض بالعمالة، لكن بعض الشركات تحتاج إلى نوع محدد من العمالة الخبيرة، ولا أحد ينكر وجود التسرّب بين صفوف العمالة، من المؤسسة للخارج وإلى القطاع الخاص، وما نأمله اليوم أن يتم إصدار نظام الحوافز بشكل سريع، الذي وجّه فيه مجلس الوزراء في اجتماعه الوزاري الأول للحكومة الجديدة.

واقع لا يلغي حقيقة تمتّع العامل السوري بالانتماء الشديد لمؤسسته، وهو ما شهدناه ضمن شركة الإنشاءات المعدنية، التي تعرضت للدمار بمقرها الكائن في «عدرا» لتنتقل بعدها بكوادرها العاملة للعمل في باب شرقي، ومن ثم العودة لبنائها من جديد والعمل مجدداً ومن ثم تحقيق أرباح كبيرة لها.

هذه الحالة من الانتماء نجسدها بالعمل أيضاً ضمن فريق المؤسسة، نتشاور مع الجميع لتطوير الشركة، تجسيداً لما أشار إليه السيد الرئيس بشار الأسد في كلمته التوجيهية أمام الحكومة الجديدة، وسابقاً أمام مجلس الشعب المنتَخب، والذي أكد من خلالها على إلا نضع أهدافاً خيالية مستندة إلى الأحلام، بل أن يكون العمل على وضع رؤى وسياسات قابلة للتطبيق.

أما اليوم، ونحن نمثل شركات عملاقة، استحوذت باسمها ومكانتها المهمة على أذهان الناس (سيرونيكس– بردى)، ما يحمّلنا مهمة الاحتفاظ بها، فما زلنا نعمل ضمن خططنا بتطوير واستبدال وتجديد خطوط الإنتاج، للحفاظ على الجودة والسعر المناسبين، وخير دليل على ذلك هو جودة الإنتاج في جميع الشركات.

الآلات

• ما وضع الآلات لديكم؟ هل تحقق المواصفات اللازمة للعمل؟

إنها قديمة وفي كل عام يتم استبدالها وتجديدها ضمن الخطط الاستثمارية، بغية الحصول على مواصفات، ليس بهدف المنافسة مع القطاع الخاص بل من أجل العمل معه جنباً إلى جنب كفريق يكمل بعضه، ومن ثم المنافسة في السوق الخارجي، وضمان تغطية السوق المحلي أيضاً، كما أن لدينا مجموعة من المعامل دمّرت بالكامل.

أما عن توريد خطوط الإنتاج، فسيتم ضمن دراسات جدوى اقتصادية، أي دراسة الأموال وحجم الاستثمار والأصول المقدمة من قبلنا، وهي نوعان (مادية ومعنوية)، والمسألة بالنسبة لنا هي نسبة وتناسب وتوزيع للحصص، كما سيتم العمل ضمن هذا الأفق، وفق سياسة ضمان أرباح الخاص، حتى أن القانون رقم (٢) بيّن أن مؤسسات وشركات القطاع العام هي بمنزلة التاجر بعلاقاتها مع غيرها، ضمن الطابع الاقتصادي لها، ما نقوله دائماً: نحن مستعدون لتنظيم عقد الشراكة بناء على دراسة جدوى اقتصادية وفنية، لأنه ليس من مصلحة الطرفين العمل بخسارة.

الشراكة بين القطاعات

• ما زالت مسألة التشاركية بين قطاعات العمل تثير هواجس عدة.. هل من خطط للتشاركية بين المؤسسة والقطاع الخاص بما يخدم المنتج الوطني؟ وما شروطكم لها؟

يتبادر لذهن البعض، أن وجود القطاع الخاص مع نظيره العام هو بهدف إلحاق العجز بالقطاع العام، وهو مفهوم خاطئ، فلا يوجد غالب ولا مغلوب هنا، لأن الشراكة هي عامل نجاح للفريقين.

كما أن وزارة الصناعة ليست المسؤولة عن القطاع العام وحده، بل لها من الاهتمام ذاته بالخاص أيضاً، كما أن فكرة التكامل بين القطاعين، باتت واجبة وضرورة ملحة، ويجب العمل عليها، وقد تم طرح فكرة التشارك بين القطاعين بأكثر من مجال، من خلال عروض للشراكة بمجال شركة تجميع وإنتاج اللواقط الكهروضوئية، وتتم دراسة العروض لها ضمن القنوات الرسمية، لقيام الشراكة القانونية بشكلها الصحيح، ما يحقق أهداف المشروع لمصلحة حفظ حقوق الطرفين (عام وخاص)، كما أن هناك شركات خارجية من الدول الصديقة تسعى للشراكة أيضاً.

تهدف الشراكة في هذا المجال لتوطين صناعات جديدة وتأمينها بالسوق المحلي، بغية الاستغناء عن استيرادها والاعتماد على المنتج الوطني وتأمينه بسعر منافس وجودة عالية، وسيتم العمل عليها مع الحفاظ على حقوق القطاع العام، ضمن ثوابت المحافظة على الملكية والعمال، التي تعد أولوية في أي عقد، من أجل الحفاظ على حقوق العمال وضمان تدريبهم وتمكينهم.

بالمقابل، فقد أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم (٣) الذي تحدث في جزء منه عن تنظيم شركات القطاع العام ووضع محددات لكيفية قيام الشراكة القانونية، وكيفية تحويلها لشركات قابضة أو مساهمة وغيره، وبغض النظر عن الشركاء، نحن مستمرون بالعمل مع عمالنا، ليس اليوم فقط بل من قبل، وضمن الحرب استمر العمل واستطعنا الحفاظ على الآلات والمعدات، ولدينا شركات تعمل بشكل كامل وبعضها بشكل جزئي ومنها معامل دمّرت بالكامل.

اليوم وبالنظر لما سبق، نؤكد بأن لدى المؤسسة رؤية خاصة، تتعلق بوجود العديد من المعامل التابعة لها تم تدميرها من العصابات الإرهابية، وقد قامت المؤسسة وبالتعاون مع وزارة الصناعة، بعرض عن هذه الشركات المدمرة على القطاع الخاص والدول الصديقة، من أجل إقامة شراكة حقيقية تهدف لتحقيق مصلحة كل من طرفي التعاقد، أما بالنسبة للنشاط الأساسي للشركة أو أي نشاط آخر بديل، فعليه أن يحقق الجدوى الاقتصادية ويؤمّن الإنتاج لدى السوق المحلي، ما يضمن التخفيف من عمليات الاستيراد، التي باتت تستنزف القطع الأجنبي.

كما أن لدى المؤسسة عروضاً متعددة تتم دراستها حالياً بأكثر من مجال في الصناعات الهندسية.

السوق الخارجي

• برأيكم.. هل المنتج السوري المصنّع محلياً منافس في الخارج؟

حقيقة واقعية وليست فرضية، وبالنسبة لدينا، ينافس منتجنا الوطني بقوة في الخارج، كما شكّل معرض (إكسبو) نقلة قوية ومنصة لموضوع التصدير لدى شركات جاءت من الخارج، اطلعت على المنتجات، إلا أن الصناعات الهندسية ليست معدة للتصدير حالياً، وما يميز منتجاتنا كلها، الجودة والقدرة على المنافسة بالخارج.

إلا أنه مع تطوير خطوط الإنتاج والشراكات مع القطاع الخاص، سيكون الهدف هو تلبية السوق المحلي فيما الفائض هو للتصدير، الذي يهدف إلى المنافسة بالجودة والأسعار، وبالتالي رفد خزينة الدولة بالقطع الأجنبي، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه وفق تقديراتنا، ستتجاوز أرباح مؤسستنا الـ٦٠ ملياراً وصولاً إلى ١٠٠ مليار ليرة حتى نهاية العام، وما نطمح له هو تنمية الأرباح.

التطور التكنولوجي

• كيف يتم توظيف هذا الاتجاه ضمن العمل لديكم ضمن منظور شركات صناعية في القطاع العام؟

هو أحد العناوين المطروحة عالمياً، ولنكن واقعيين، يمكن تطبيق هذا التوجه ضمن مجال الصناعات الإلكترونية، الذي كانت الصين المثال الأبرز له في إنتاج ألواح الطاقة الشمسية، ما يعني أن وجودنا مع الشريك الخاص المواكب مع الدول الخارجية، سيدفعنا لمواكبة التطور التكنولوجي، ومن الطبيعي مواكبته ضمن خطوط الإنتاج ما يضمن بقاء الإنتاج مسوّقاً، وإلا فإنه سيخرج من السوق، كما أن ما سيتم طرحه ضمن مفهوم الشراكة بين القطاعات، هو التدريب للمهندسين والفنيين والعاملين على كل ما هو جديد، لأنه في حال انتهاء الشراكة بين الطرفين ضمن شروط طاقة إنتاجية بنسبة ٨٠ بالمئة، يجب أن نضمن أن يكون العامل قادراً على الاستمرار للعمل في شركته، واستمرارية الشركة أيضاً، والحفاظ على هيكلية العمل بالمؤسسات التابعة لوزارة الصناعة.

60 مليار ليرة
أرباح شركات المؤسسة
حتى نهاية آب الماضي

الصناعات الهندسية ليست معدة للتصدير حالياً رغم تحقيق الجودة

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٠/ ٢٠ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

هل التشاركية هي خصخصة مستترة؟

لا يمكن أن تنجح التشاركية من دون الالتزام بالشفافية وتكافؤ الفرص

القطاع الخاص يساهم بـ٧٠ بالمئة بالاقتصاد السوري

■ غزل إبراهيم

أثار مصطلح التشاركية الاقتصادية الكثير من النقاش والجدل في سورية على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، وتباينت الآراء وتضاربت التوجهات الفكرية حول ذلك منذ طرح هذا المفهوم للمرة الأولى عام ٢٠٠٣ وصولاً إلى انتهاج مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ٢٠٠٥، مروراً بالمؤتمر الأول للتشاركية ٢٠٠٩، وصولاً إلى الحرب على سورية ونتائجها الكارثية، ومرحلة إعادة الإعمار والبناء ومتطلباتها.

واليوم في ظل التوجه الحكومي نحو التشاركية مع القطاع الخاص ومنحه فرصة حقيقية لإنقاذ الاقتصاد المتعثر، تبقى المخاوف قائمة من تمرير مجلس التشاركية لأي من المشروعات التي يمكن أن تتحول إلى خصخصة، على اعتباره المسؤول عن ذلك، ولهذا نجد من الضرورة بمكان خضوع قرارات مجلس التشاركية إلى رقابة السلطة التشريعية.

التشاركية والخصخصة

هناك فرق كبير بين المصطلحين، فالتشاركية هي قيام القطاع الخاص بإبرام علاقة تعاقدية لمدة زمنية متفق عليها مسبقاً مع جهة عامة حكومية، يقوم بموجبها الشريك الخاص بالاستثمار في تصميم أو إنشاء أو بناء أو تنفيذ أو صيانة أو إعادة تأهيل أو تطوير أو إدارة أو تشكيل مرفق عام أو مشروع لدى الجهة العامة، بهدف المساهمة في تقديم خدمة عامة أو أي خدمة توفر المصلحة العامة المباشرة.

في حين أن الخصخصة تعني نقل ملكية أصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل مباشر ونهائي، وهذا ما لا يسمح به قانون التشاركية ولا الدستور.

ولتجنب الخلط بين المصطلحين والتفريق بينهما استطاع المشرع أن يفرض بعض القيود على تشاركية القطاع الخاص والتي ترتبط بالحكومة مباشرةً من خلال فرضه سلطة (مجلس التشاركية) والذي يعد السلطة العليا فيما يتعلق بشؤون التشاركية، وبالتالي أعاد هذا القانون السلطة والتحكم وفرض السياسات من خلال هذا المجلس وبتركيبته الحكومية، بل على العكس استطاع أن يحسن من واردات الدولة من المبالغ التي سوف يدفعها القطاع الخاص.

بالتالي وفقاً للخبير الاقتصادي والإداري الدكتور فادي عياش: لا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتبار التشاركية شكلاً من أشكال الخصخصة المستترة، لأنها تضمن حق الملكية الجماعية، أي ملكية الشعب من خلال الدولة من جهة، واتخذت الصيغ القانونية اللازمة لمنع أي تجاوز من خلال مجلس التشاركية من جهة ثانية.

د. عياش: فارق كبير بين الخصخصة والتشاركية

التشاركية والشراكة والقطاع المشترك

التشاركية أيضاً لا تعني الشراكة، وهذه نقطة مهمة، لأن معظم الانتقادات لقانون التشاركية كانت تخلط بين مفهوم التشاركية من جهة، وبين مفاهيم الشراكة أو المشاركة أو القطاع المشترك من جهة ثانية، على اعتبار أن لهذه الأشكال قوانين متاحة للتطبيق، ولا تحتاج لقانون التشاركية.

فالشراكة تقوم على المشاركة بين القطاعين العام والخاص، من خلال المساهمة في رأس المال وتنفيذ المشروع وتقاسم إدارته ونتائجه، بينما التشاركية تقوم على الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص لإنشاء وتشغيل المشاريع المقترحة من دون المساهمة في رأس المال أو الإدارة.

من جانب آخر تستهدف التشاركية جذب الاستثمار الأجنبي (القطاع الخاص الخارجي) بينما الشراكة تعتمد على القطاع الخاص المحلي بشكل أكبر.

ويتعلق مفهوم الشراكة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الخدمات، بينما يرتبط مفهوم التشاركية بالمشاريع الكبيرة ومشاريع البنى الأساسية والبنى التحتية، وهذا بحد ذاته أحد المآخذ على قانون التشاركية على اعتبار البنى التحتية والخدمات المرتبطة بها وإدارتها تعتبر من مقومات السيادة للدولة، وبالتالي لا يجوز التضحية بهذه السيادة لمصلحة القطاع الخاص سواء المحلي أم الخارجي.

ويؤكد عياش أن التشاركية لا تتعارض مع مفهوم السيادة لأنها تحافظ على رقابة الدولة على حسن التنفيذ والاستثمار، وتضمن عودة الأصول إليها جاهزة للاستثمار بانتهاء مدة الاستثمار.

أما من الجانب القانوني، فإن مشاريع الشراكة والقطاع المشترك تخضع للقوانين المحلية أما مشاريع التشاركية فغالباً تعتمد مبدأ التحكيم، ولاسيما عندما يكون المستثمر أجنبياً.

أهلية وكفاءة القطاع الخاص

ساهم القطاع الخاص المحلي قبل الحرب بقرابة ٧٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في سورية، وهيمن بشكل تام تقريباً على القطاع الزراعي وقطاع الخدمات وقطاع الصناعات التحويلية.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص الخارجي، فمن المعروف أن أحد أهم حوامل التنمية وروافع النمو الاقتصادي هو الاستثمار الأجنبي، وهو يعتبر أحد أهم معايير جاذبية وتنافسية الاقتصاد سواء في البلدان المتقدمة أم النامية، وحتى المتخلفة حسب رؤية عياش.

ومن المعروف أن القطاع الخاص يمتلك المؤهلات البشرية والمرونة الإدارية والتقنيات المتطورة والأساليب الحديثة في تصميم وتنفيذ مشاريعه بما يفوق إمكانات العديد من الدول حتى المتقدمة منها، وبالتالي لا نجد في التشكيك بمدى أهلية وكفاءة القطاع الخاص أي معنى.

أما المخاوف المتعلقة بتوجهات القطاع الخاص، فنجد أن المشرع ومن خلال مجلس التشاركية قادر على توجيه القطاع الخاص المحلي والخارجي إلى القطاعات المطلوبة والتحكم بذلك، مع أهمية تأكيد ضرورة تحديد أولويات تنموية وتوجيه كل الإمكانات الاستثمارية إليها وتهيئة البيئة الاستثمارية التفضيلية لها، ولا سيما في مجال البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية للإنتاج السلعي المادي الحقيقي.

توزيع الأدوار

ويؤكد عياش أن هناك قطاعات لا يجب على القطاع العام الخوض فيها كالصناعات التحويلية الصغيرة، والصناعات المتأثرة بتغيرات الأذواق السريع كالألبسة والأحذية وما شابه ذلك، بل التركيز على الخدمات الحكومية والقطاعات الاستراتيجية، ولا سيما مشاريع البنى التحتية والخدمات الضرورية كالصحة والتعليم، والقطاعات الاستراتيجية كالطاقة والمياه، وهذه القطاعات الاستراتيجية حكر على القطاع العام، لكن يمكن وضمن شروط محددة بدقة السماح في التشاركية فيها كشكل من أشكال الاستفادة من المزايا والقدرات المتاحة للقطاع الخاص، لكن بكل تأكيد من دون السماح له بالعمل فيها منفرداً، كأن يسمح للقطاع الخاص العمل وفق التشاركية على إنتاج الطاقة من دون السماح له بتوزيعها على اعتبار أن عملية التوزيع تتضمن أبعاداً اجتماعية وسياسية وأهدافاً تنموية وطنية.

ضرورات التشاركية

تعبئة واستثمار جميع الطاقات والموارد والإمكانات المتاحة وحشدها بشكل فعال لتحقيق التعافي الاقتصادي ولخدمة مرحلة التعافي وإعادة الإعمار وتحقيق التنمية المتوازنة للمجتمع، والمساهمة في تأمين التمويل اللازم لعملية إعادة الإعمار والبناء، حيث لا تكفي مصادر التمويل المحلية (عام وخاص مقيم ومغترب)، بما يساعد الدولة على عدم الاقتراض الخارجي إلا بالحدود الآمنة ومن دون اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية المسيسة.

إضافة إلى الاستفادة من قدرة القطاع الخاص المحلي والخارجي على نقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة وتعزيز المحتوى المعرفي من خلال استثمار أرقى التقنيات في تنفيذ مشاريع التشاركية، وتعتبر التشاركية عامل تشجيع وجذب فعال للاستثمار الأجنبي والاستفادة من قدراته التمويلية والتكنولوجية والمعرفية.

كما قد تساهم مشاريع التشاركية مع الرساميل الخارجية بالالتفاف على الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري حسب عياش.

لذا فإن رؤية القانون رقم ٥ للتشاركية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية إذا ما اقتصرت على أي من الدولة وأجهزتها فقط، أو القطاع الخاص بشكل منفرد.

مرحلة جديدة

في التشاركية يصبح القطاع الخاص شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية، ويشير هنا عياش إلى أن التجارب أثبتت أنه بالتشاركية تمتلك الدولة قاعدة اقتصادية قوية ومتينة تكون أكثر قدرة على تحمّل الصعوبات وتجاوز الأزمات، وهي مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد السوري بعد أن تصبح جميع المجالات مفتوحة للاستثمار بما فيها قطاعات سيادية (وهذا من أهم المآخذ على قانون التشاركية)، كالماء والكهرباء والنفط والغاز، وسيفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص للحصول على قروض من المصارف العامة لتمويل مشاريعهم التشاركية، ويحقق مشروع قانون التشاركية انطلاقة في سورية إلى فضاءات التنمية والبناء والإعمار، بما يحقق تأمين الموارد ومعالجة البطالة والحدّ من المديونية وترميم البعد الاجتماعي، وتنمية الأرياف وإطلاق المشاريع السورية المتنوعة.

وهناك حاجة لرفع مستوى البنى التحتية والمرافق البلدية) من أجل دعم التنمية الاقتصادية الشاملة، كما أن ضخامة حجم مشروعات البنى التحتية من حيث التكلفة، وبشكل يفوق ما هو مخصّص للإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة، وعدم رغبة الحكومة في الاقتراض الخارجي المكثّف لتمويل المشروعات الكبرى لما لذلك من آثار وتبعات سلبية.

على القطاع العام عدم الخوض في الصناعات الصغيرة والألبسة والأحذية

التجارب الحالية غير مرضية

نهج التشاركية هو الأنسب في حالتنا والأقدر على المساعدة في سرعة التعافي، ولكن معظم تجارب التشاركية المطبقة حالياً غير مرضية تماماً، وحولها الكثير من الملاحظات، وهنا ينصح عياش بالاعتماد على مفهوم التشاركية المحلية كلما أمكن ذلك، من خلال تطبيق مفاهيم الشركات المساهمة العامة بمختلف أشكالها، والتي يمكنها حشد الإمكانات والموارد المتاحة لمكونات المجتمع كافة، وبالتالي تأمين التمويل المناسب والقيام بالمشاريع ذات الطابع المحلي على الأقل و بمساهمة القطاعات كافة.

ولكون التشاركية مرتبطة باحتياجات ومتطلبات وضرورات سورية، فهي قد تكون مفتوحة على نماذج من العقود المبتكرة غير المسبوقة، وهذا بحد ذاته يتطلب تدقيقاً ودراية كاملة بما نريده ووسائل الوصول إليها من دون أن يكون على حساب عقود من المكتسبات، نأمل ألا نجد أنفسنا في محشر الضرورات التي تبيح المحظورات، وهنا يتساءل عياش حول مبدأ «التشغيل لمصلحة الغير» الذي وقعته وزارة الصناعة مع الخاص، في أي خانة يصنف؟!

ومن اشتراطات نجاح التشاركية، استبعادها من كل القطاعات التي ترتبط بالمواطن بشكل مباشر، كأن تطبق على إنتاج الطاقة كالكهرباء مثلاً، ولكن يبقى توزيع الطاقة حكراً للقطاع العام، لأنه يتضمن مفاهيم وأعباء اجتماعية لا يهتم لها القطاع الخاص، و استبعادها عن جميع القطاعات السيادية ذات التأثير في مفهوم الأمن الوطني، والتي يجب أن تبقى بيد الدولة، إضافة إلى حصرها في مشاريع البنى التحتية والإنتاجية، وليس الربعية، لتحقيق المساهمة المرجوة في التعافي والتنمية.

مخاطر ومحاذير التشاركية

ما سبق لا ينفي وجود مخاطر لهذه التشاركية مثل فقدان السيطرة من جانب ممثلي القطاع العام على مجريات العمل، وزيادة التكاليف، والمخاطر السياسية، وضعف مستوى المراقبة والمساءلة، والإنتاج غير المطابق للمواصفات والمقاييس، وضعف مستوى التنافس بين الشركاء، والتحيز في اختيار الشركاء، ورفض المجتمع للمشروع، إضافة إلى تعدد الموافقات والتراخيص اللازمة بشكل مبالغ فيه، وضعف الوعي العام بأهمية ومزايا المشاركة الخاصة في تمويل وتطوير وتشغيل مثل هذه المشروعات وما لها من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الوعي العام بالأشكال المختلفة للمشاركة الخاصة في مثل هذه المشروعات والاعتقاد السائد لدى العامة بأن المشاركة الخاصة تقتصر فقط على الخصخصة، ووجود فرصة للتنافس بين الشركاء الخاصين المحتملين ما يقلل تكلفة تقديم الخدمات العامة، ومشاركة القطاع الخاص في الخدمات تتيح فرصة الابتكار والاختراع وتوطين التكنولوجيا وتعزيز المحتوى المعرفي.

بيئة قانونية مناسبة

وهنا يوضح عياش أهم النقاط التي يجب الحذر منها عند تطبيق التشاركية ومنها قلة الخبرة في التعامل مع عقود التشاركية شديدة التعقيد، ولا سيما التي تتضمن مخاطر الخصخصة مثل عقود BOO - ROO – DBFO مثلاً، والعقود ذات الصيغ الدولية وما يمكن أن يؤدي ذلك من نتائج سلبية، ومخاطر عدم التزام المستثمر الخاص بالشروط التعاقدية، ما يؤدي إلى توقف المشروع وخسارة الوقت والخدمة، والمخاطر المرتبطة بمفهوم السيادة الوطنية ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي.

وهنا نحن بحاجة إلى بيئة عمل مناسبة تشريعياً، فلا يمكن أن تنجح التشاركية من دون تطبيق مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص.

كلام في الاقتصاد

أين نحن.. لنبدأ؟

البيان الحكومي رؤية إستراتيجية لها مسارات لتحقيق أهدافها ضمن منطق الممكن. فهي تحمل مجموعة من الوعود الحكومية التي تتناغم مع السياسة العامة للدولة، بحيث تكون شاملة كل المناحي الاقتصادية من خلال سياسات فرعيه تشمل الخدمات والمالية العامة والنقد والتي توضح أهداف اعتمادها من جهة الاستثمار، المستوى المعيشي، البطالة والفقر، حماية المستهلك، مكافحة الفساد والإصلاح الإداري، على أن تحترم مبدأ «بيان الممكن لا بيان المأمول».

حدد التوجيه الرئاسي للحكومة الخطوة الأولى التي وضحت المطلوب من البيان الحكومي حيث تم التشديد على التالي: (ألا نرفع سقف التوقعات فوق الممكن، ولا نقدم وعوداً غير قابله للتنفيذ) انتهى الاقتباس.

اعتقد أن الوقوف على معرفة الممكن تكمن في الإجابة عن سؤال وهو: أين نحن؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد من القيام بعملية تحليل قواعد بيانات لنتائج أعمال سابقة وأهمها النمو الحقيقي للإنتاج المحلي الاسمي وهو حاصل جمع قيم جميع السلع والخدمات التي تنتج بالعملة المحلية ثم تحويله إلى الدولار بالسعر الرسمي. النتائج تعتبر مؤشرات حقيقة وهي نواة لصياغة البيان الحكومي. وتساعد على الخروج من سياسة الترقيع التي تعتمد النسخ واللصق لبيان سابق يكرر ولهذا تكون النتائج غير متوافقة مع وعود البيان.

هذه المهمة التي تحدد أين نحن تعفي الحكومة الجديد من تحمل إخفاقات سابقتها وعدم الواقعية في التعاطي مع الشأن الاقتصادي. ومثال ذلك وهنا نعتمد آخر إفصاح قبل الحرب نشره المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٩ حيث تم الأخذ به دون التحقق من صحته حيث ذكر تراجع النمو في سورية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ على حين ارتفع الناتج المحلي ٩٠ بالمئة!

من المعلوم أن ارتفاع الناتج المحلي بنسبة معينه يعني ارتفاعاً في إنتاج السلع والخدمات بالنسبة نفسها – أو – أن سعر السلع والخدمات ارتفع بالنسبة ذاتها وهو ما أظهر زيادة في الناتج المحلي بالنسبة نفسها.

أما بالنسبة لاحتساب النمو فمن غير الواضح القاعدة التي تم الاعتماد عليها لاحتسابه، هل اعتمدت احتساب حجم النمو الحقيقي خلال خمسة أعوام سابقة للناتج المحلي، أم تم اعتماد حساب الناتج المحلي حسب مكافئ القوة الشرائية. purchasing power parity والذي يرمز له باختصار GDP PPP وهو حساب قيمة السلع والخدمات التي ينتجها بلد ما في عام بالسعر السائد لهذه الخدمات في أميركا. حيث تتم المقارنة بالأسعار هبوطاً أو ارتفاعاً ليوضح بشكل صحيح وضع الناتج المحلي الاسمي أي حجم الناتج المحلي وبالتالي نسبة النمو فيما إذا كانت مرتفعة نتيجة تحقيق زيادة في الإنتاج أو نتيجة ارتفاع الأسعار.

أعتقد من الضروري الإضاءة على ذلك وبالذات نحن نعيش حالة انتقالية للاقتصاد كما أعلن وهذا الأمر يقتضي صياغة سياسات جديدة من المفترض أن يتوافر لها قواعد بيانات صحيحة وبالذات المتعلقة بموضع الناتج المحلي ونسبة النمو الاقتصادي، هذه المؤشرات تعتبر ركائز لرسم سياسات وخطط تفضي لخلق اقتصاد تنموي مستدام. وتساعد بشكل كبير على الخروج من قوقعة الاممكن، إضافة إلى أنها تقدم مؤشرات لاعتماد سياسة واقعيه تتناغم مع الحجم الحقيقي للإمكانيات.

إن الهدف الأساسي من عودتنا إلى تاريخ سابق لنوضح أن التداعيات بدأت من عام ٢٠٠٩ لعدم صحة احتساب الناتج المحلي الاسمي ونسبة النمو الاقتصادي وما ساعد في تعميق المشكلة بشكل كبير هو الحرب واعتباطية التخطيط وتضارب القرارات والإجراءات التي أحدثت خللاً كبيراً بالسياسات والنتائج. وللتوضيح نأخذ بيانات عام ٢٠٠٩ بشكل سريع حيث أظهرت هذه البيانات أن الناتج المحلي الاسمي بلغ ٥٤،٤ مليار دولار يقابله ناتج محلي وفقا لـPPP حيث بلغ ٩٨،٩ مليار دولار أي ١٨٢ بالمئة من الاسمي. وهذا يعني أن الأسعار بظل ضعف القدرة على الاستهلاك أي إن الدخل لا يتناغم مع النسبة العالية للناتج المحلي الاسمي، وإن الأسعار في سورية اقتربت من أسعار أقوى دولة اقتصادياً رغم أن دخل الفرد بتلك الدولة بذلك الحين يساوي ١٧ ضعفاً عن دخل الفرد السوري. فأين نحن من ذلك الآن؟

أعتقد أن طرحاً كهذا يعتبر منطقياً وموضوعياً إذا كنا جادين ولدينا إرادة حقيقية لإنجاز مرحلة الانتقال من خلال تصحيح وتغيير السياسات الاقتصادية والتي بالنهاية ستنعكس على المستوى المعيشي للمواطن.

من هذه النقطة الزمنية بدأت كرة الثلج بالتضخم حتى وصلنا إلى ما نحن عليه. فكيف وضعنا الآن؟ وما حقيقة نسب التضخم وانعكاسها على الناتج المحلي الاسمي ونسب النمو؟ وما تداعياتها بالنسبة للدخل والأسعار؟ وما السياسات التي ستعالج هذه المشكلات؟

كل ما سيطرح مرتبط نجاحه بالوقوف على حقيقة وشفافية الناتج المحلي ونسب النمو وأي وعد بالوصول إلى نمو اقتصادي مستدام بعيد عن معرفة وتوضيح هذه النسب يدخل في إطار المأمول ويبتعد عن إطار الممكن.

■ عامر إلياس شهدا

كل وزير ينسف سياسة سلفه!!

السياسات الواقعية تنفيذها سهل وممكن والخيالية حبر على ورق!!

ما أسس وضع السياسات الوزارية التي تتلاءم مع الواقع ليكون تنفيذها سهلاً؟

■ أمير حقوق

منذ إعلان تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور محمد غازي الجلالي، ترتقب الأوساط الاقتصادية من أكاديميين وخبراء وأخصائيين إعلان البيان الحكومي المتضمن رسم وتحديد السياسات والخطط الوزارية التي ستحدد عمل الوزارات وترسم مسار دورها في المرحلة المقبلة، وبما أن الوضع الاقتصادي الحالي يشهد تحديات ومعيقات كثيرة وبعانى أزمات متكررة، الأمر الذي ينعكس على كل الجوانب الحياتية وغيره الكثير، ويتطلب سياسات وزارية مغايرة وجدية ومختلفة عن سابقاتها لتسعف الواقع الاقتصادي والمعيشي وغيره.

«الاقتصادية» طرحت ملف السياسات الوزارية، لمعرفة أسس وضع السياسات الوزارية التي تتلاءم مع الواقع ويكون تنفيذها سهلاً، لطرح الحلول والرؤى الاقتصادية من وجهة نظر اقتصادية، يمكن أن تسهم في تطوير الوضع الاقتصادي وتحسين عجلة دورانه وانتعاش الاقتصاد الوطني وجميع الجوانب المرتبطة به.

■ القاضي أبو حامد: لا نريد سياسات مبنية على الوعود.. فالوضع المعيشي متدهور.!!

■ د. العدي: لا يمكن أن يكون الوضع الاقتصادي سيئاً والوضع التعليمي والقضائي جيداً..!

لا هوية له

السياسات الوزارية يجب أن تحدد وتبلور هوية واضحة للاقتصاد السوري، وفقاً لنائب عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدي خلال حديثه مع «الاقتصادية»، متابعاً: لكونه لا هوية له، فالاقتصاد السوري اليوم يقوم على أقاويل مختلفة ومزيج من الماضي والحاضر، وليس على اقتصاد رأسمالي وهو ليس اقتصاداً اشتراكياً ولا هو اقتصاد مختلط، وهذه النقطة مهمة جداً فهي تؤدي لوضع سياسات وزارية منبثقة عن هوية الاقتصاد، وهذه السياسات الوزارية تترجم لإجراءات حقيقية للنهوض بمستوى المواطن.

اتباع سياسة الوزارة لا الوزير

وحسب الدكتور العدي، يجب أن تنظر الخطط والسياسات الوزارية إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية والانقصام الكامل بين الأثرياء حتى النخبة، والفقراء حتى العدم، فالوضع الاقتصادي كالأواني المستطرقة، فلا يمكن أن يكون الوضع الاقتصادي سيئاً أو أن يكون الوضع الأمني أو التعليمي أو القضائي جيداً، فعلينا أن نفكر كيف نحسن الوضع الاقتصادي للمواطن من خلال سياسات مجتمعة، حيث ثبت بالماضي أن الوزارات تعمل بشكل منفرد، وأيضاً عدم وجود سياسة وزارة بل كانت سياسة وزير، فالمفروض حالياً اتباع سياسة الوزارة.

لم يعد قادراً على التجارب

وبما أن السيد الرئيس بشار الأسد تحدث عن اقتصاد السوق الاجتماعي، أي يجب ترجمة حديثه لسياسات وإجراءات يمكن تطبيقها، وعدم ترك الوزراء أن يعملوا حسب ما يريدون، وأيضاً موضوع إخفاق الإصلاح الإداري في سورية يرجى مراجعته، وهذا كله يتطلب هوية اقتصادية واضحة وعملاً حكومياً متكاملاً، وبصراحة البلد اليوم لم يعد قادراً على تحمل التجارب.

ضبط الانفلات الاقتصادي

ووفقاً لرؤية الدكتور العدي، فإن السياسات الوزارية تستلزم الأخذ برأي الأكاديميين والخبراء، والاستفادة منهم بوضع الإجراءات والخطط المناسبة للنهوض بواقع المواطن السوري بالحد الأدنى، لأن اليوم الواقع المعيشي والاقتصادي دون الحد الأدنى، ومن أسس وضع السياسات الوزارية أيضاً ضبط الانفلات الاقتصادي الذي يعد أخطر من الانفلات الأمني، وإذا استمر عمل الحكومة بنهج الحكومة السابقة فإننا لم نستفد ونحصل على نتيجة.

تغيير السياسات

وهناك سياسات اقتصادية تتطلب إعادة النظر فيها، كموضوع الاستيراد والتصدير الذي لا يزال هناك حتى اليوم تعقيدات كثيرة إضافة إلى احتكار الاستيراد أو التصدير، فيجب أن تكون عقوبات الاحتكار رادعة جداً ووضع وتحديد آلية معينة للحد منه والقضاء عليه، فاليوم على سبيل المثال البطاطا أصبحت سلعة محتكرة، والسكر سلعة محتكرة وغيرهما العديد، وأيضاً موضوع سعر الصرف واعتباره مقياساً للوضع الاقتصادي وهذا خطأ، حيث التجار يسعرونه بشكل مختلف تماماً عن تسعيرة البنك المركزي، وهذا الواقع يتطلب ضبطاً وتنظيماً، وأيضاً بحاجة لإصلاح ضريبي جذري، فيجب أن تتضمن هذه السياسات الإصلاح الضريبي لكونها جزءاً من الإصلاح بشكل عام، وأن تتم كل الإصلاحات بسياسة واحدة ونهج واحد ورؤية واضحة، بحسب ما أشار إليه الدكتور العدي.

لا نجاح من دون تقييم الحكومة السابقة

أما إذا اعتمدت الوزارات الآلية المعتمدة نفسها في الحكومة القديمة فلا يمكن تجديد السياسات الوزارية، فمثلاً إصدار قرار برفع تسعيرة المازوت المدعوم قبل صدور البيان الوزاري أثار استياء الاقتصاديين، فيجب تحديد ووضع وصدور بيان حكومي يشرح الخطط والسياسات والرؤى، ولا يمكن السير للأمام في عمل الوزارات ونجاحها من دون تقييم الحكومة السابقة ومحاسبتها لمعرفة النجاح والفشل والفساد وغيرها، ولكن للأسف لم يتم تقييم الحكومة السابقة ولا محاسبة أحد منها، ولكي تنال رضا وثقة المواطنين يجب على الوزارات أن تتبع آليات ورؤى وخططاً متجددة ومغايرة لما سبق، وفق ما ختم به الدكتور العدي حديثه مع «الاقتصادية».

سياسات وخطط هادفة

من جانبه، أوضح عضو مجلس الشعب القاضي المستشار شحادة أبو حامد لـ«الاقتصادية» أن الجانب المعيشي يعتبر من أهم الجوانب التي يجب أن تركز عليه السياسات الوزارية، وكما أشار إليه السيد الرئيس في خطابه في مجلس الشعب عن أهمية تحسين الوضع المعيشي، وأيضاً عن السياسات والرؤى التي تقع على عاتق الوزارات، فيجب أن تتوضع سياسات وخطط هادفة للنهوض بالواقع المعيشي وألا تكون السياسات الوزارية مبنية على الوعود، بل يجب أن تكون واضحة وشفافة وتحلل الواقع كما هو، لأن جميع المواطنين يعرفون أمر الحصار والحرب وكل هذه الجوانب، فلا حاجة لتعليق السياسات عليها، ودور الحكومة في هذه المرحلة مهم جداً.

مرجعية للقرارات وتصويبها

ووفق توصيف القاضي أبو حامد، فإن الحكومة أقرت منذ فترة قريبة بتشكيل لجنة مراجعة القرارات والصكوك الناظمة لشؤون المراكز القيادية والقيادات الإدارية، وهذه اللجنة تراجع كل القرارات وتصويبها للعمل على دوران عجلة النمو الاقتصادي، وأن تكون السياسات بناءة وواضحة ضمن خطط تنموية تعمل على إنعاش الاقتصاد الوطني من ضمن عدة قضايا، كالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر نواة الاقتصاد وعصبه، ولمجلس الشعب دور مهم في مراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها، ونأمل أن تحصل السياسات الوزارية على رضا الجميع وتحد من الفساد ومحاربته.

تعتمد على الكفاءات والعقول

ويرأي القاضي أبو حامد، لكي تنجح السياسات الوزارية يجب أن تكون أسسها من نمط الواقع وصلب عمل الوزارات، وأن تهدف لمعالجة كل جوانب الحياة وأهمها الجوانب الاقتصادية، وأن تكون مرتكزة إلى خطط وسياسات هادفة، وهذا يتطلب شفافية ووضوحاً بعملها واستنباط القرارات والإجراءات من رؤى هادفة لإنعاش الاقتصاد، وأن تعتمد على الكفاءات والعقول واستغلالها بشكل كامل والعمل على منع هجرتها التي تساعد في معالجة الكثير من القضايا.

لامركزية القرار

وفي ختام حديثه، أشار إلى أنه يجب العمل على لامركزية القرار، لأن مركزية القرار لا تحقق المطلوب، في حين إعادة الصلاحيات والمسؤوليات للوزارات، وتطبيق المتابعة والمحاسبة والمراقبة الدائمة وتقييم الأداء بشكل دوري ومستمر على مستوى جميع مؤسسات الدولة، كلها عوامل مهمة تؤدي لإنعاش الاقتصاد وبدوره يؤدي لتحسين الواقع المعيشي وجميع الجوانب الأخرى.

الجدير ذكره، أن الواقع الحالي الذي تشهده سورية يشهد ضعفاً اقتصادياً مرعباً من حيث التراجع الكبير في النمو الاقتصادي بسبب الحرب التي تعرضت لها البلاد، ومع تعاقب استلام الحكومات إلا أن الأوضاع ما زالت في تراجع مستمر، الأمر الذي يثير مطالبة الأكاديميين الاقتصاديين والخبراء وغيرهم بوضع وزراء ينهضون بالواقع ويسعفونه بعيداً عن الآمال والوعود، وتحميل عبء التنفيذ للحرب وللحصار ولغيرها من الأسباب التي يراها الخبراء أنها أصبحت غير مجدية وغير هادفة وتعارض سياسة التطوير والتحديث.

ومع إعلان تشكيل الحكومة الجديدة، رأت الأوساط الاقتصادية أن التشكيل برئاسة الدكتور الجلالي مبشّر ويحمل في طياته صوابية التشكيل، وبما أن المرحلة غير طبيعية وغير مستقرة، فيجب أن تتضمن سياساتها وخططها وقراراتها رؤى مغايرة مسعفة، وإن أمكننا القول «خارج الصندوق» ربما تكون هادفة وتحاول معالجة الأمور والأوضاع والمعيقات التي ترهق المواطن السوري، ولتثبت بأنها مغايرة تماماً ومختلفة بشكل كبير عن الحكومات السابقة التي لم يلمس فيها المواطن أي شيء من الحلول أو من العمل على معالجة المعاناة اليومية، بل زادت الطين بلة وكانت قراراتها وسياساتها تزيد من عبء المعيقات والتحديات وتفرض معاناة وهموماً اقتصادية كبيرة.

تحديد هوية واضحة للاقتصاد ولامركزية القرار وضبط الانفلات الاقتصادي

رواتب موظفي المصارف الخاصة... كثير من الأموال وكثير من المسؤولية
رواتب موظفي المصارف العامة كثير من المسؤولية وقليل من المال

٣٠ مليون ليرة راتب مدير يقابله ٩٠٠ ألف ليرة راتب مدير عام مصرف حكومي

■ غزل إبراهيم

كغيرهم من العاملين في سورية يعاني الموظفون في المصارف العامة والخاصة تدنياً في رواتبهم بسبب التضخم وضعف القوة الشرائية لليرة السورية، مع اختلاف بسيط أن الرواتب والأجور في القطاع الخاص تزيد بنسبة ١٠٠ بالمئة عن العام وبساعات عمل أكثر، كما يمنح الخاص أصحاب الشهادات والخبرات رواتب أعلى بعكس القطاع العام، وبطبيعة الحال فقد أثر ضعف الرواتب في جودة الأداء والخدمة المصرفية وخاصة في المصارف العامة، التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً بعدد العاملين فيها، وسط رغبة من تبقى في تقديم استقالاتهم أو سعيهم للتقاعد المبكر بحثاً عن عمل آخر أفضل.

المصارف الخاصة (تسرق أفضل العاملين في العام)
وتحسين بيئة وسياسة العمل في المصارف منطلق للتنمية

اختلافات كثيرة

وفي القطاع العام تبقى الأجور محدودة ومرتبطة بالقانون، حيث لا يمكن أن تتجاوز الحد الأعلى لسقف الفئات الوظيفية، أما في الخاص فهي مختلفة حسب طبيعة المهام الموكلة للموظفين، وهذه الاختلافات تنتج عن الفروق في تكاليف التشغيل، والإيرادات، والإقراض وتوظيف الأموال، فمثلاً يصل راتب أمين الصندوق في بعض المصارف الخاصة إلى مليون و٥٠٠ ألف في حين يبلغ ٣٠٠ ألف في العامة، كما يصل راتب بعض المديرين في المصارف الخاصة إلى ٣٠ مليوناً مقارنة بـ٩٠٠ ألف قيمة راتب المدير العام في المصارف العامة.

كما أن التقسيمات الوظيفية تختلف بين القطاعين العام والخاص، فمثلاً تحتوي المصارف الخاصة مسؤول عمليات ومشرف محفظة وهذه التقسيمات غير موجودة في المصارف العامة.

وهناك في الخاص ميزة أخرى عن العام وهي «بونص» يحسب على أساس نسبة من أرباح البنك ويوزع على الموظفين، وهذا الأمر غير موجود في العام.

أيضاً المصارف الخاصة تقوم بأعمال لا يستطيع العام في ظل الظروف الراهنة القيام بها بسبب عدم توافر البنية التحتية، فعلى سبيل المثال بعد تعميم المركزي بإلزام جميع المصارف الخاصة بزيادة عدد ساعات الدوام الرسمي حتى الساعة السادسة مساءً والدوام المستمر يوم السبت، لتسريع إجراءات فتح الحسابات المصرفية للمواطنين وتسهيل حصولهم على الدعم النقدي حال إقراره وتطبيقه، زادت ساعات العمل في الخاص، وتولت المصارف الخاصة هذا الأمر بسبب عجز المصارف العامة على القيام بذلك، لعدم توافر مازوت لتشغيل المولدات، وعدم وجود موظفين يخدمون لغياب الحوافز التي تشجعهم على العمل لساعات إضافية.

إضافة لذلك لايمكن لأي موظف في المصارف الخاصة تقاضي أي مبلغ كرشوة لتسهيل وتسريع الإجراءات لأي عمل، في حين هذا الشيء موجود في كل المصارف العامة، كما أن السرية المصرفية في الخاص أفضل بكثير من العام.

وهناك نقطة مهمة أيضاً وهي اختلاف الرواتب بين المصارف الخاصة، فهناك بعض المديرين يتقاضون على سبيل المثال ٢٥ مليوناً، في حين يتقاضى آخرون في بنوك أخرى ٥٠ مليون ليرة.

وهنا السرية المصرفية في المصارف الخاصة تمنع التصريح عن رواتب العاملين فيها بشكل دقيق.

أثرت على أداء وجودة العمل

وقد أسهمت الحرب في سورية بشكل عام بزيادة نسبة الفقر قبل الحرب في المجتمع السوري من ١٠ بالمئة (الفقر الأدنى) و٣٠ بالمئة (الفقر الأعلى)، إلى نسبة وصلت لأكثر من ٦٤ بالمئة بحسب خط الفقر الأعلى، إلا أن مشكلة الفقر ليست ناجمة عن الحرب، أو بسبب ندرة الموارد، بقدر ما هي ناجمة عن التفاوت الكبير في التوزيع للدخل، وعن عدم استغلال ما لدينا من موارد بشكل أفضل، وعملياً إن قلب الهرم الوظيفي للرواتب والأجور لعب دوراً سلبياً في ابتعاد الموظفين في القطاعين العام والخاص عن تقديم كل ما لديهم من خبرة ومهارة في العمل بما يخدم أهداف المؤسسات المصرفية وغيرها، يؤكد الأستاذ الدكتور في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق سامر المصطفى.

عقوبة للموظفين

ينتج عن الإدارة الخاطئة للموارد البشرية في المصارف في أي بلد ظهور الفساد وانتشاره بأشكال مختلفة في المجتمع وتعقد هذه الظاهرة وإمكانية تغلغلها في جوانب الحياة كافة، ومنها تدني رواتب وأجور العاملين في القطاعين العام والخاص وارتفاع مستوى المعيشة، ما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.

كما أن المكافآت والحوافز أصبحت تشكل عقوبة للموظف نتيجة ضعف قيمتها الشرائية بدلاً من كونها حافزاً لاستقطاب الموارد البشرية ذات الكفاءة والمحافظة على تلك الموجودة فيها، وتعد المكافآت والحوافز من أهم العوامل المؤثرة في مستويات دافعية العاملين والاستمرار في التطور والتقدم وزيادة مستوى الإنتاجية وسعيهم نحو تحقيق الأهداف التنظيمية، فمثلاً تشير الدراسات إلى أن تكلفة جذب عميل جديد تعادل في المتوسط خمسة أضعاف تكلفة الحفاظ على ولاء عميل واحد، ما يتطلب من المصارف السعي لجذب زبائن جدد فقط، والعمل على المحافظة على العملاء الحاليين لكسب ولائهم وفقاً للمصطفى.

آثار خطيرة على الاقتصاد

إنَّ الحرب على العاملين بأجر في المصارف العامة والخاصة والمؤسسات بشكل عام هي ليست حرباً على هؤلاء، بل حرب على النمو في المجتمع التكافلي وعلى رأس المال الاجتماعي والاقتصادي في الأمدين المتوسط والطويل، وحرب على أمن المجتمع السوري، فخفض الأجور التي لا تتناسب مع متطلبات المعيشة السليمة للموظفين لن يؤدي إلى المزيد من الرفاهية للمجتمع بالتأكيد، بل إلى المزيد من الخدمات المصرفية السيئة والبؤس والفساد للأغلبية العظمى من السكان. إضافة إلى ذلك، فإن انخفاض الأجور لم يعد ميزة جاذبة للاستثمار في زمن التطور التكنولوجي السريع، فانخفاض الأجور إلى مستويات متدنية، يعني كفاءة أقل وإنتاجية أقل ومهارات أقل، وبالتالي يعني أرباحاً منخفضة على المستوى الجزئي، ومعدلات نمو أقل على المستوى الاقتصادي على المديين القصير والطويل.

تحسين الرواتب

الاهتمام بقطاع الخدمات المصرفية ازداد، وأصبح يحتل مكانة مهمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومورداً مهماً للإيرادات بالدولة، وعلاوة على ذلك، أصبح الاهتمام المتنامي بصناعة الخدمات يرتبط أساساً بمستوى معيشة أفراد المجتمع، ففي ظل ارتفاع مستويات المعيشة تضاعفت حاجة الأفراد إلى مختلف أنواع الخدمات المصرفية والتوجه للأعمال الإلكترونية في مختلف أنشطة الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات والشركات، ما ساهم في زيادة الدور الذي تلعبه الخدمات المصرفية على مستوى الاقتصاد الكلي للدول، وخاصة فيما يتعلق بمدى مساهمتها في إجمالي الناتج الداخلي العام وفي عدد الأفراد العاملين في هذا القطاع.

والمطلوب، العمل على تحسين بيئة وسياسة العمل في المصارف العامة والخاصة من خلال قيام الشركات والمؤسسات المصرفية في القطاع العام والخاص بتحسين أجور العاملين لديها، وتحفيزهم بما ينسجم مع التغيرات في البيئة السوقية ومتطلبات المعيشة وخبراتهم والجهد المبذول من قبلهم، والابتعاد عن ثقافة العمل المفرط التي توفر بيئة من الخوف والشعور بالذنب عند عدم الرغبة في العمل لساعات أطول، واللحاق بوتيرة إنجاز الموظفين الآخرين. والعمل على تحقيق الرفاهية لموظفيها الذين يعملون فيها على حساب احتياجاتهم الشخصية مثل: الهوايات والرعاية الذاتية من خلال منحهم إجازات طويلة المدى بأجور مدفوعة، وتعزيز مكان العمل بالكثير من النباتات من أجل رفع الروح المعنوية لموظفيها داخل المصارف، وتطوير رابطة أقوى بين الموظفين، وزيادة الروح المعنوية والحماس، ومساعدتهم على الشعور بمزيد من الارتباط بالعالم من حولهم، وهذا يسهم في بناء سمعتها كمصارف مسؤولة، والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى ميزة تنافسية.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٠/ ٢٠ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

هل تنجح الشراكة بين القطاعين العام والخاص..

الحكومة تعلن الانفتاح على السياسات الاقتصادية «والخاص» شريك حقيقي

رجال أعمال لـ«الاقتصادية»: القوانين والعقلية السائدة في القطاع العام لا تخدم فكرة الربح ويجب تعديلها لخدمة التشاركية

■ بارعة جمعة

في بيئة يسود فيها عدم اليقين من الخطط الحكومية السابقة، تأتي مخرجات الاجتماعات الأولى للحكومة الجديدة مبشرة، هو لسان حال كل المتابعين لتطورات الشأن الاقتصادي المحلي، في ظل التغيير الحكومي الجديد، وما حملته عناوين جلساته من مضامين تنشي بتبدل الفكر والنهج واللغة الاقتصادية أيضا، ضمن أفق مخاطبة العقل السوري بواقعية، تدعم متطلبات المرحلة الراهنة. واليوم بات من الضروري النظر إلى حال كل من القطاعين العام والخاص، وذلك عبر التعامل مع القطاع الخاص بعين مجردة موضوعية، بعيداً عن الايديولوجيا السلبية الجامدة، باعتباره شريكاً حقيقياً في الاقتصاد الوطني في الواقع الراهن وعاملاً أساسياً في تطويره، هو ما حمله حديث رئيس مجلس الوزراء د. محمد غازي الجلالي ضمن جلسة الحكومة الأسبوعية، مع التنويه إلى أن مبدأ التشاركية بين القطاعين، ليست مرشحة فقط للاستثمار في المشاريع الخاسرة التي يريدها القطاع العام، بل تتعدى ذلك لدعم الرابحة منها بزيادة الانتاج.

عناوين مهمة حملت معها هواجس وأفكاراً كثيرة لدى قطاع الأعمال، الذي لم ينكر استعداده الخوض ضمن هذه التجربة، التي تثبت دائماً مبدأ التكامل بينهما، لتغدو التشاركية أمراً حتمياً لكليهما، لتحقيق الهدف الأول بالنهوض الاقتصادي المحلي.

عنوان رئيس

حالة من التجديد، تهدف إلى بث الروح في شرايين القطاع العام، الأكثر حاجة للحياة، بعدما أصابه من التراجع الذي استنزف كوادره ومقوماته كافة، فباتت مهمة عودته لما كان عليه، الشغل الشاغل لدى الحكومة الجديدة وقطاع الأعمال، المعنى الأول بهذه الخطوة، عبر تطبيق مبدأ التشاركية، الذي تم طرحه منذ مدة ليست قليلة، بينما مازالت المحاولات ضمنه خجولة وفق توصيف الصناعي تيسير دركلت لواقع هذه الخطة عبر حديثه لـ«الاقتصادية»، عن الأسباب التي تتعلق ببناء الثقة أولاً، بين القطاعين (عام وخاص) والحكومة، ومن ثم النظر إلى القوانين التي تحكم هذه الشراكة.

فالحديث اليوم عن إقبال أي رجل أعمال (تاجر صناعي) في حال أراد الاستثمار بالقطاع العام عبر إدارة وتحويل الشركات الخاسرة إلى رابحة، ليس من الممكن إدارتها بنفس العقلية القديمة، مطالباً باعتماد مبدأ الإدارة بعقلية جديدة وخطط تناسبها أيضاً.

مبدأ العمل

كما أنه في الأزمات وظروف عدم الاستقرار، يغدو التخطيط أكثر أولوية، كما يترتب عليه تحديد الأولويات، بما يتماشى مع رفع القدرة الإنتاجية، لكل الشركات المتعثرة، ولاسيما في القطاع العام، هنا تبدو فكرة الشراكة هي العلامة الفارقة في العمل، بل الأكثر إلحاحاً ضمن قطاعين عرف عنهما منذ القدم، الرافع الأول لاقتصادنا المحلي.

أما في حال أردنا التعمق بفكر ونهج القطاع الخاص، الذي يستيقظ يومياً بغرض تحقيق هدف معين، فسنجد بأن ثمة تعارضاً واضحاً بينه وبين نظيره العام برأي عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، الذي أكد في حديثه «للاقتصادية»، الهدف من العمل ضمن ثقافة الخاص القائمة على الربح والإنتاج وتخفيف النفقات ورفع عائدات الاستثمار، ليأتي الربح هنا كهدف نهائي، وهو الوقود لاستمرار الإنتاج.

لهذا التميز الذي يحمله فكر القطاع الخاص، دور في جعله أكثر استمرارية وربحية، كما أن هذا التفكير موجود بالقطاع العام، إلا أن الأول ينظر للأمر من مبدأ أنه صاحب الملكية وفق رؤية الحلاق، ما يدفعه السعي أكثر بإيجاد الإمكانيات المطلوبة ومن ثم توظيفها واستثمارها بالطريقة المثلى،

هنا تبدو الإشارة إلى أنه بحكم نقص المرونة والخوف من تحمل التبعات للقرارات لدى القطاع العام، يدخل حيز التجمد كما تطغى عليه ثقافة البيروقراطية أيضاً، ما يجعل مهمة الدخول ضمن فكر القطاع الخاص وذهنيته وأسلوب عمله، يتطلب إعطاءه الحرية والتخفيف من البيروقراطية، بما يسمح له بتحمل المسؤولية أمام كل خطوة يخطوها برأي الحلاق.

المراقبة

هي تجربة ديناميكية حقيقية، تفرض حالة من الرقابة على العمل، فالحديث اليوم عن القطاع الخاص هو كلمة كبيرة، تحمل احتمالات ورؤى كثيرة، لوجود مستويات عدة فيه، قدمها الحلاق ضمن ٣ احتمالات، قطاع خاص عمره ٧٠ عاماً، تم تأسيسه من الأجداد، وآخر بلغ ٥٠ عاماً، بينما نجد بأن هناك قطاعا نشأ في فترة الحرب وهو بعمر لايتجاوز الـ١٠ سنوات، لتبدو المسألة مهمة جداً كما أنها تسبب إحراجاً لدى البعض، لكون القطاع الأكبر هو من القدم، ناهيك عن تباين تاريخ وفكره وعمر كل منهم، ما يولد صراعاً وتجاذباً وتبدلات بطرق العمل وطريقة الربحية أيضاً.

ويضيف الحلاق: «القطاع الخاص الذي نعرفه وهو موجود على الأرض من عمر الـ٨٠ عاماً وله معايير معينة للعمل، كما أنها حساسة ودقيقة وصعبة بمكان ما، وشديدة المرونة بمكان آخر، كما أنه بالوقت ذاته يؤمن بضغط للنفقات والمصاريف ووجود العمال وتوفير الإنتاج وتحقيق الربح، كما أن الهدف منه هو الربح بواسطة الإنتاج لا الاستثمار».

توافر المعلومات

كل ذلك، لا يلغي فكرة أن القطاع الخاص قادر على أن يكون الداعم للقطاع العام برأي الحلاق، باستخدام فكره ومعرفته وحكمته، لكنه بحاجة أيضاً إلى الحصول على معلومات كاملة، ليقوم بدوره بدراسة الجدوى وفق بيانات صحيحة وعبر امتلاك القدرة على اتخاذ القرارات المرنة المستعجلة، بعيداً عن البيروقراطية، ليكون شريكاً فاعلاً في الإنتاج.

وفي حال غياب المعلومات أو تشوهها، قد يكون القرار غير صائب، كما أن مخلفاته غير صحيحة، وهو ما يعني أن صلاح النهايات يأتي من صلاح البدايات، أي المُدخلات والمُخرجات، مع التأكيد على أنه وفي حال الشراكة مع القطاع العام، قد لا يكون الهدف ربحياً بل تنموي- اجتماعي، ويجب إعلام القطاع الخاص بذلك.

أما اليوم، في حال وجدت الإرادة إلى البدء بهذا التوجه، فليس المطلوب منا الدخول على خط عمل المنشآت الخاسرة فقط، بل التوجه إلى الناجحة أيضاً، بزيادة انتاجيتها، توصية قدمها عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، في دعوة منه لرفع قدرة هذه الشركات، التي بدورها ستدفع بنفسها للأمام، فليس الهدف اليوم بث الروح بجسد ميت، لكون ذلك سيعطي فكرة مشوهة عن قدرات وإمكانيات القطاع الخاص، بل يجب العمل مع الشركات القوية وضمان وقوف الشركات الضعيفة للعمل من جديد، وهو محَور أساس لابد من الأخذ به في منطق الشراكة بين القطاعين.

تيسير دركلت

محمد الحلاق

في حال التشارك يجب التوجه أولاً للشركات الرابحة كي تحيي الميتة..!

العقلية السائدة

يبدو التمسك بذات المبدأ والعقلية عائقاً صعباً للغاية بوجه العقلية الجديدة، التي لم يتم تقبلها من الحكومة للأسف حتى اليوم برأي دركلت، عبر تمسكها بالحفاظ على كيان الشركة والموظفين وطريقة العمل ذاتها، إلا أن كل ذلك لن يغير بالواقع شيئاً، ليبقى التغيير محصوراً بالعنوان فقط.

أمام نحن كقطاع أعمال- والحديث الصناعي تيسير دركلت من حلب- ندرك تماما أهمية القطاع العام، كما نتمنى تحوله إلى رابح بمعدل مليار بالمية، حيث إنه قبل الحرب كان يعد رابحا كما استطاع تحقيق معدلات زيادة في مستوى الدخل والإنتاج.

إلا أنه بظل المتغيرات الأخيرة، سقطت الإدارة لدى القطاع العام، لعدم قدرتها على التكيف مع الواقع الجديد برأيه، كما أنه اليوم، بالتزامن مع التغيرات تبدلت نظريات الاقتصاد وتطورت، ولم يعد الأمر خاضعاً إلى التجريب فقط، بل بات يتطلب توصيفاً للواقع ووضع الخطط بنظرة واقعية، كالتي أعلن عنها رئيس الحكومة مؤخراً، لتبدو الحاجة اليوم برأي دركلت هي إدراك ما يجب تغييره في القطاع العام، وإن كانت التشاركية بالإدارة أو بالمشورة لا يهم، لكون الاقتصاد لن تقوم له قائمة دون تكامل أدوار القطاعين، لعدم إمكانية الفصل بينهما.

سقطت الإدارة بالقطاع العام لعدم قدرتها على التكيف مع المتغيرات فعصر التجريب ولى..!

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

لنمنح إجازات بلا أجر... بشرط!!!

بعد قيام مجلس الوزراء السوري بتشكيل لجنة بموجب القرار ٤٣/م. ولدراسة الهياكل الوظيفية والمسارات الزمنية لبعض المركز القيادية، وبعد أن طالت نتائج مشروع الإصلاح الإداري، ومع الوضع الاقتصادي في سورية المترافق مع تدني مستوى رواتب وأجور الموظفين في القطاع العام وعدم قدرة أي منحة أو زيادة على هذه الأجور من مجاراة غول التضخم الذي يضرب الاقتصاد السوري نتيجةً لعوامل متشابكة ببعضها بعضاً لا داعي للغوص فيها الآن.

وأمام ذلك، وأمام مستوى الرواتب والتي وإن خُطط لزيادتها في العام ٢٠٢٥ إلا أنه لن يعيد ألقها وقوتها الشرائية، وفي ضوء الترهل الإداري في بعض مؤسساتنا العامة، وضعف الإنتاجية وتدهور الكفاءة التشغيلية لها، تظهر الخيارات التالية:

الأول: إبقاء الواقع على حاله على مبدأ (هذا أفضل ما يكون)، وأعتقد أن هذا الخيار غير إيجابي لجهة الموظف والحكومة والاقتصاد.

الثاني: العمل على مضاعفة كتلة الرواتب عدة أضعاف بما يجاري التضخم، وكذلك أعتقد أن هذا الخيار غير ممكن حكومياً (كما يُستشف من الأرقام المخصصة للإنفاق العام في عام ٢٠٢٥ حسب مشروع الموازنة العامة) وذلك لضعف موارد الخزينة العامة.

الثالث: تقليص عدد موظفي القطاع العام ولاسيما في الجهات التي لا تتطلب الكم الكبير من الموظفين، وصولاً لتحقيق الكفاءة الإدارية في المؤسسات، والاحتفاظ بالكفاءات الفعّالة المنتجة المشهود لها، والاستفادة من الفائض من الموظفين الباقين للعمل الحر المنتج، وذلك وفق مصفوفة دقيقة يتم العمل عليها حيث تبيّن الحاجة العددية الفعلية للموظفين وفق مجالات كل مؤسسة أو وزارة، مع ضمان التأكيد على سير أعمال القطاع العام دون أي تراجع.

هذا الإجراء يُحاكي بدرجة كبيرة مع ما طُرح في الإعلام منذ سنتين عن توجه حكومة الإمارات بداية عام ٢٠٢٣ والقاضي بمنح إجازة التفرغ للعمل الحر بهدف تمكين وتحفيز الكوادر والمواهب من الموظفين للدخول في عالم الأعمال وتأسيس مشاريعهم الخاصة بهم، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الإماراتي، حيث (وبمحاكاة هذه التجربة) تكون مدة إجازة التفرغ التي تمنح للموظف لتأسيس أو إدارة مشروعه الاقتصادي سنة واحدة مدفوعة الأجر، وقد تصبح بعدها إجازة دون راتب لأجل مسمّى، على أن يتم إصدار القوانين الخاصة بذلك والتي يفترض أن تنظم آلية وإجراءات منح الوزارات لهذه الإجازة، وهذا يتطلب أن تتضافر جهود جميع الوزارات المعنية بإعداد دليل للمشاريع الاقتصادية التي يحبّذ العمل بها من الموظف المتفرغ والتي يتم اختيارها حيث تسهم في تنشيط الاقتصاد وبما يدعم التعافي الاقتصادي، وتكون هذه المشاريع هي (الأساس) الذي يساعد الوزارات بالبت في طلبات الموظفين للحصول على إجازة تفرغ لأعمالهم.

وكذلك يتطلب هذا الاقتراح تعاون كل الجهات والوزارات في إستراتيجية موحدة لذلك، سواء وزارة التجارة الداخلية من ناحية التراخيص والمستندات المطلوبة للمشاريع، أو من ناحية تسويق وشراء منتجات هذه المشاريع، أو وزارة المالية من ناحية الإعفاءات الضريبية، وغيرها من الوزارات الشريكة بنجاح هذه التجربة كالاقتصاد والصناعة والشؤون الاجتماعية والعمل.

بالطبع هذا تحد كبير لبعض الموظفين ولاسيما الذين قضوا فترةً طويلة في العمل في القطاع العام، ولكن (قد) يتم التغلب على ذلك من خلال قيام الوزارات المعنية (الاقتصاد، التنمية الإدارية، الزراعة، الصناعة) ومؤسساتها بالأدوار المنوطة بها، سواء من ناحية بناء حاضنات أعمال أو من خلال الرعاية الكبيرة المقدمة من هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهذا الشق تحديداً، والعمل على بناء وصقل قدرات الموظفين للغوص في مشاريعهم الخاصة بنجاح، وبناء الأرضية اللازمة لذلك.

أيضاً هناك تحدٍ آخر والمتعلق بالتمويل، والذي (قد) يتم التغلب عليه أيضاً من خلال خلق منتجات مصرفية (قروض تنموية) من المصارف ومصارف التمويل الأصغر نحو هذه الفئة تحديداً، وقيام مؤسسة ضمان مخاطر القروض بتقديم الضمانات على هذه القروض لسقوط معينة تختلف باختلاف المشروع، وكذلك القيام بتقديم الدعم لهذه المشاريع من خلال برنامج دعم أسعار الفائدة بما يخفف من عبء الدَّين على الموظفين.

إن ما سبق قد يسهم في تقليص الأعداد الفائضة من موظفي القطاع العام، من خلال تعميم ثقافة العمل الحر وبناء الموظفين المتفرغين لمشاريعهم الخاصة خلال العام الأول على إنجازتهم والتي هي مدفوعة الأجر حكماً حيث لا يتضرر هؤلاء ويحتفظون برواتبهم بالحد الأدنى، ما يسهم بتطوير وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتأثير ذلك المباشر في مؤشرات الاقتصاد السوري، تمهيداً لفترة توطين هذه العمالة في مشاريع حيوية منتجة، ومن ثم توجيه كتلة الرواتب التي كانت مخصصة لهم (بعد انتهاء السنة الأولى) إلى باقي موظفي القطاع العام كزيادة في الرواتب.

■ د. علي محمد

السنة التاسعة عشرة ـ العدد / ٥٥٠ / ٢٠ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

انتخابات غرف التجارة.. البعض ربح والآخرون خسروا.. لكن المعركة لم تنته

المنافسات القادمة حول من يكون رئيس الغرفة والمجالس

صالح لـ«الاقتصادية»: الوزير يعين ثلث أعضاء المجلس من القطاعات غير الممثلة

■ شادية إسبر

يؤكد الواقع والتاريخ أن الجميع شركاء في البناء والربحية عندما تكون المعادلة منطقية، فماذا سيقول المستقبل؟ هل هذه المعادلة هي التي حكمت آراء الهيئات العامة لغرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة في أثناء عملية انتخاب أعضاء مجالس إدارتها؟

الجواب الآن لا يمكن أن يكون دقيقاً، فالعمل مستقبلاً سيقول كلمته، وسيحدد بدقة من كان الخيار عليه صائباً ومن لم يكن، فيما يتعلق بخدمة قطاع الأعمال كمهمة أساسية لمجالس إدارات الغرف، وما يتعلق بالمرحلة الاقتصادية الحساسة التي يمر بها الاقتصاد الوطني برمته، والتي يجب أن يأخذ قطاع الأعمال فيها دوره الفاعل كشريك أساسي.

الانتخابات انتهت

أنهت جميع الغرف الانتخابات، بعد أن اختتمت غرفة دير الزور العملية في الثامنة مساء من يوم السبت ١٩ تشرين الأول الجاري.

وكانت غرفة تجارة وصناعة درعا أجرت انتخاباتها الأحد ١٣ تشرين الجاري، فقد تنافس ٨ مرشحين جميعهم من الشريحة الأولى على ٧ مقاعد، وتصدر الفائزون بثقة قطاع الأعمال المرشح عبد الرحمن الحريري بحصوله على ٨٣ صوتاً من المجموع الكلي لعدد الأصوات التي بلغت ٩٨ صوتاً، بينما توالى الترتيب: قاسم المسالمة ٧٩ صوتاً، مزيد العمر ٧٧ صوتاً، فراس الأصفر ٦٩، عز الدين الفقيه ٦٨، وهيب المقداد ٦٥ صوتاً، فراس بجبوج ٦٣ صوتاً، وبسام برمو ٢٤ صوتاً.

عن سير العملية بدرعا، أكد الفائز بعضوية مجلس إدارة غرفتها قاسم المسالمة، وهو رئيس الغرفة للدورة التي شارفت على الانتهاء، في تصريح لـ«الاقتصادية» أن الانتخاب جرى إلكترونياً وكانت العملية شفافة ونزيهة من دون حصول أي اعتراض.

الوزير يعين ثلث أعضاء المجلس

رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة زين صالح قال لـ«الاقتصادية»: بعد الانتهاء من العملية الانتخابية يعين الوزير ثلث أعضاء المجلس من القطاعات غير الممثلة، وتصدر قرارات التصديق على نتائج الانتخاب وتشكيل مجالس الإدارة من المنتخبين والمعينين من الوزارة عند نهاية ولاية مجالس الإدارة، وبعدها يجتمع مجلس إدارة كل غرفة بدعوة من الأكبر سناً لانتخاب المكتب التنفيذي للمجلس (رئيس مجلس – نائبين للرئيس ـ خازن ـ أمين سر ـ أعضاء مكتب) وتصدق الوزارة على صحة نتائج الانتخاب.

المسالمة: المطلوب وضع خطط اقتصادية عملية للمرحلتين الحالية والقادمة

بالروح ذاتها للدورة السابقة جرت انتخابات غرفة تجارة دمشق لهذه الدورة وفق توصيف الفائز بعضوية مجلس إدارتها محمد الحلاق لـ«الاقتصادية»، موضحاً: عندما صدر المرسوم ٢١ كان الذي يريد الترشح قد قدم طلبه، وكيفيون لو كانوا على دراية بأنه سيصدر مرسوم كهذا لرشحوا أنفسهم، وبالتأكيد في الدورات اللاحقة سنشاهد موازين مختلفة، الفرق في هذه أن كل درجة انتخبت لشريحتها، والعملية بالإجمال كانت جيدة، وحققت رضا أكثر من ٩٥ بالمئة.

الحلاق أضاف: ما تمنناه أن يتم دمج القانون ٨ للعام ٢٠٢٠ والمرسوم ٢١ للعام ٢٠٢٤ للخروج بقانون عصري يناسب انتخابات غرف التجارة، وأن تكون التعليمات الخاصة به أقل، وآلية الانتخابات معروفة وموصفة بشكل كامل ودقيق من البداية إلى النهاية، وهذا يتم بالتعاون مع الغرف والأشخاص الذين رافقوا عملية الانتخاب.

مكاتب تنفيذية بعد ٢٤ الشهر

انتخاب المكتب التنفيذي يتم بعد تسمية الوزير للأعضاء المعينين، لأن الغرفة التي مجلس إدارتها مكون من ١٢ عضواً منتخبين يلزمها ٦ معينين، ويجتمع الأعضاء الـ١٨ عادة بعد يومين أو ثلاثة من انتهاء الدورة، والدورة الحالية تنتهي في ٢٤ تشرين الأول الجاري.

رغبة حكومية إيجابية لقطاع أعمال فاعل

عن المطلوب من قطاع الأعمال في المرحلة القادمة؟ قال الحلاق: نلاحظ أن التوجه الحكومي مختلف عن السابق بفكر التشاركية مع القطاع الخاص، وبالتالي بات المطلوب هذه الرغبة الحكومية الإيجابية، والقيام بمبادرات من طرفه، مثلاً لماذا لا نجتمع كقطاع أعمال ونبعث برؤيتنا للحكومة بما يخص قانون حماية المستهلك، ونضيع هذه الرؤية بشكل كامل متكامل بما يضمن حقوق المستهلك وقطاع الأعمال والحكومة، فأعضاء مجالس إدارة الغرف عبارة عن حلقة وسيطة من أجل توصيف الأمور بشكل صحيح وضبط الإيقاع، وبالتالي من الضروري أن تكون متوازنين في التعامل مع طلبات وطروحات جميع الأطراف، فالمهمة صعبة وليست مستحيلة.

بالعبارة ذاتها «المطلوب من قطاع الأعمال في المرحلة القادمة الشيء الكثير» رد عضو مجلس إدارة غرفة درعا، مفصلاً: أولاً وضع خطط اقتصادية عملية للمرحلتين الحالية والقادمة تهم وتخص الوسط الاقتصادي والتجاري والصناعي والسياحي والزراعي بكل أبعاده، ويجب التوافق بين ما يتبناه المجتمع الاقتصادي الخاص وقرارات وتوجهات الحكومة، فالمطلوب دعم الاقتصاد بدعم الإنتاج بكل أبعاده، لأن كلمة الاقتصاد ترتبط بالإنتاج، والإنتاج يرتبط في كفاية المجتمع المحلي والتصدير لتأمين القطع الأجنبي، كل دول العالم تدعم التصدير حتى ينمو الاقتصاد، والاقتصاد لا ينمو إلا بالإنتاج.

تغليب المصلحة العامة

يجب أن تغلب المصلحة العامة على الجميع، مشكلتنا دائماً هي نقص المعلومة والإنسان عدو ما يجهل، فبالتالي عندما توجد المعلومة على الطاولة وفي متناول الجميع بالتأكيد سنخرج بنتائج جيدة وإيجابية، أكد الحلاق في إجابته عن سؤال حول أبرز الأسس السليمة في بناء التشاركية، ولفت إلى وجوب أن يكون أهل الاختصاص هم من يحضرون من الطرفين، فالقصة ليست جوائز ترضية لحضور الاجتماعات، بل في القدرة على إيصال الفكرة الصحيحة بالتوقيت المناسب ومعالجة القضايا بشكل جيد.

ليكون قطاع الأعمال شريكاً فاعلاً في البناء الاقتصادي الوطني يحتاج الكثير برأي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، الذي أضاف: لكي نكون منصفين، فإن قطاع الأعمال ينأى بنفسه في الكثير من الأحيان عن المشاركة من باب أنه «تحصيل حاصل»، وهذا غير صحيح إذ يجب أن يكون في بادرة إيجابية، وهذا ما نشاهده من الحكومة، التي تؤكد أن رأينا سيؤخذ بعين الاعتبار، وستعطي هذا القطاع فرصة لكي يعمل بالشكل الصح، ومن المفترض أن تعرض رؤية قطاع الأعمال على الجميع، وتدرس أكثر، وأن يتم إعداد مذكرة نهائية برؤيته لأي موضوع أو حيثية مهمة.

الغرف أدرى بمشكلات الاقتصاد بشكل عملي، جانب أكد عليه المسالمة الذي رأى أن المطلوب تسهيل التشريعات المالية، والتخفيف من الرسوم والضرائب في إطار تشجيع الناس على العمل، إضافة إلى تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير، وأن تكون الغرف التجارية شريكة في صنع القرارات، كما المطلوب من الوسط التجاري إقامة المعارض الداخلية والمعارض الخارجية، لأن الغرف تمثل الاقتصاد، وهي بوابة ربطه مع الخارج.

بأمنية زيادة التفاهمات والعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والصديقة أكثر، بدأ المسالمة حديثه حول الخطط للقادم، وقال إن حجم التبادل التجاري صغير مقارنة مع الوضع في سورية ومع طموح الاقتصاديين من تجار وصناعيين، لذا يجب أن تبدأ غرف التجارة والصناعة بالعلاقات الخارجية من إقامة معارض وندوات تعريفية بالمنتج السوري، وعلاقات شراكات حتى مع القطاع الخاص الخارجي، بما يدعم وينشط الوضع الاقتصادي، وهذه خطط معروفة نتمنى أن تتحسن حالياً وفي المستقبل.

على المستوى الداخلي إضافة إلى ضرورة تقديم الدعم الحقيقي للإنتاج بقدر ما تستطيع الحكومة، ركز المسالمة على نقطة بغاية الأهمية وهي ربط حالة السوق مع الجامعات ومراكز الأبحاث، بمعنى ربط حاجة السوق من الفنيين والعمال المهرة مع جامعاتنا ومعاهدنا، وخاصة أننا فقدنا الكثير من الأيدي العاملة الماهرة والمدربة.

الخبراء يحتارون في سبب انخفاض اللحوم!

انخفض سعر الفروج فاتجه الناس لاستهلاكه بديلاً من اللحم

توقف التهريب بسبب الأحداث بالمنطقة

السبب الحقيقي لضعف القدرة الشرائية للمواطن

■ أمير حقوق

شهدت أسواق اللحوم تخبطاً واضحاً في الأسعار، حيث ترتفع بشكل مضاعف بفترة معينة، وتنخفض بشكل كبير بفترة أخرى، الأمر الذي أدى لاستياء المربين من تباين الأسعار بين يوم وآخر، رغم ثبات بعض أسعار مستلزمات التربية وغلاء بعضها الآخر، كالأدوية البيطرية والمنشطات ومستلزمات التدفئة كالمازوت، حيث تسجل الأسواق اليوم انخفاضاً نسبياً بأسعار اللحوم الحيّة، سواء البيضاء أم الحمراء، الأمر الذي انعكس على أسعار اللحوم المباعة، حيث يتراوح سعر كيلو لحم الخروف بين ١٩٠ و٢٣٠ ألفاً بعدما كان يتراوح بين ٢٢٠ و٢٨٠ ألفاً، ولحوم العجول يتراوح سعر الكيلو منها بين ١٦٠ و١٨٠ ألفاً بعدما كان يتراوح بين ١٨٠ و٢٠٠ ألف، أما سعر كيلو الفروج فيباع في المحال بين ٣٣ و٣٦ ألفاً بعدما تجاوز الـ٤٤ ألفاً، حسب ما رصدته «الاقتصادية» في الأسواق.

٣٠ بالمئة وأكثر

«انخفاض أسعار لحوم الأغنام الحيّة بنسبة ٣٠ بالمئة وأكثر بسبب توقف التهريب عبر المعابر غير الشرعية للبنان، لكونها أكثر طلباً من أنواع المواشي، وبعد بدء الحرب على لبنان وتوقف طرق التهريب، بدأ فائض الأغنام يتزايد، ما أدى لانخفاض سعرها السوق وعدم البيع، وبالتالي سيدفع المربون خسائر كبيرة»، بحسب ما أشار إليه أحد مربي الأغنام لـ«الاقتصادية»، مفضلاً عدم ذكر اسمه.

وبحسبه، فإن الانخفاض كان بشكل كبير على الأغنام مقارنة ببعض أسعار المواشي، ففي عيد الأضحى الماضي والفترة التي تلته، وصل سعر كيلو اللحم الحي من الأغنام لحوالي ٩٥ ألفاً وزيادة الإقبال على طلبه سواء من السوق الداخلي أم الخارجي، واليوم بعد أحداث لبنان وتوقف التهريب يتراوح سعر الكيلو الحي بين ٥٢ و٥٦ ألفاً، وحتماً هذا الانخفاض سيؤثر بشكل كبير في المربين، لكون أسعار الأعلاف لم تنخفض والأدوية البيطرية مازالت أسعارها ترتفع بين اليوم والآخر، وخاصة المنشطات واللقاحات.

أكد أحد مربي الفروج لـ«الاقتصادية»، أن انخفاض سعر الفروج كان بسبب إنتاج المداجن كلها بالفترة نفسها، وأيضاً بسبب انخفاض الطلب عليه خلال فترة الصيف بسبب غلاء أسعاره، ما أدى إلى تكدس كميات كبيرة لدى المربين، مع إنتاج دفعة جديدة، كان الخيار لطرح الفروج بأسعار منخفضة، للحفاظ على قيمة التكاليف وعدم تكبدهم خسائرها.

ما زال الإقبال ضعيفاً

أحد باعة اللحوم في دمشق، أكد لـ « الاقتصادية»، أنه رغم انخفاض أسعار اللحوم بشكل ملحوظ، إلا أن إقبال الأهالي على شراء اللحوم ما زال ضعيفاً، واللحوم اليوم يحتضر، فاليوم سعر كيلو اللحم تقريباً يساوي نصف راتب الموظف، ناهيك عن ارتفاع أسعار كل السلع والبضائع، بالإضافة إلى إقبال الأهالي على شراء الفروج واللحوم البيضاء كبديل من اللحوم الحمراء، لكون أسعارها أقل بأضعاف.

زيادة بنسبة عدد الدواجن

من جانبه، كشف رئيس جمعية الحلاحين بدمشق معتز العيسى لـ«الاقتصادية»، أنه بسبب زيادة الإنتاج بالدجاج انخفضت أسعار الفروج، وبالتالي أصبح الإقبال على شرائه أكثر من اللحوم الحمراء، وبالتالي ضعف الطلب على اللحوم الحمراء ما خفّض من أسعارها، بالإضافة إلى الدعم الحكومي لمخصصات المازوت لمنشآت الفروج أو المنشآت الزراعية بالسعر المدعوم، وأيضاً تثبيت الأسعار منذ فترة، وخاصة أسعار الأعلاف سعرها ثابت منذ حوالي العام، وهذا بدوره أدى لزيادة المربين سواء بالمداجن أم المنشآت الحيوانية، واليوم نسبة الدواجن التي تعمل وتنتج هي حوالي ٩٠ بالمئة، حسب عدد الدواجن المسجلة، بعدما كانت نسبة الدواجن التي تعمل ٢٥ بالمئة.

ولكن حسب ما يشاع حول تأثير حرب لبنان وانقطاع التهريب الذي أدى لانخفاض أسعار اللحوم، كشف أن المناطق الحدودية مع لبنان لا تؤثر في الأسواق من ناحية اللحوم، وأيضاً لو كان بسبب التهريب لكانت المدة تحتاج وقتاً أكثر لملاحظة الفرق الشاسع بالأسعار، والأسواق هي عرض وطلب، وفقاً للعيسى.

أما بالنسبة لعدم انخفاض سعر البيض، فإن تكاليف الدجاج البيّاض مرتفعة وبحاجة لرأسمال قوي، وبالتالي هناك انخفاض بالإنتاج وبعدد المربين للدجاج البيّاض، فتقريباً وصل الانخفاض إلى الثلثين بالنسبة لمربي الدجاج والفروج والثلث الآخر مربي الدجاج البيّاض، فأسعار الفروج الحي في المداجن ٤٠ ألفاً، أما لحم الخروف الحي فيتراوح بين ٦٠ و٦٢ ألفاً للكيلو الواحد، ولحمه الأحمر بالمحال يصل حتى ٢٢٠ ألفاً، أما العجول فيتراوح سعر كيلو اللحم الحي منها بين ٤٨ و٥٠ ألفاً، ولحمه الأحمر بسعر ١٨٠ ألفاً للكيلو في المحال، بحسب ما أشار إليه العيسى.

رأي مغاير

انخفاض أسعار اللحوم الحية سواء اللحوم الحمراء أم الفروج يدل على أنه كان هناك تهريب لها للبنان، وانقطاع خط التهريب إثر حرب لبنان، لذلك انخفضت الأسعار، بالإضافة لزيادة الكميات الجيدة من الإنتاج في قطاع الدواجن، وأيضاً بسبب شح التيار الكهربائي الذي يمنع المربين والتجار من تبريد اللحوم وتجميدها، فيكون الخيار طرحها بالأسواق، وهذا يدل على أنه يوجد لدينا اكتفاء ذاتي، ولكن يوجد تصدير غير شرعي أو ما يسمى بـ«التهريب»، وفقاً لقراءة أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة خلال حواره مع «الاقتصادية».

وبرأي حبزة، رغم انخفاض أسعار اللحوم إلا أن القدرة الشرائية من قبل الأهالي لا تزال ضعيفة، لكون الأجور التي يتقاضاها الأفراد قليلة، وانخفاض أسعار اللحوم الحية لم يؤثر في أسعار الوجبات الجاهزة، ونتيجة حث الجمعية والدوريات التي تقيمها لجان التموين انخفضت بعض أسعار الوجبات.

مقترح للتدخل الحكومي الإيجابي

وأكد حبزة أنه لا توجد خسائر للمربين إثر انخفاض المحوظ، لكون مستلزمات الإنتاج حالياً ليست بحاجة للطاقة ولا للتدفئة، وهناك انخفاض بأسعار الأعلاف، ولكن انخفاض الأسعار إذا استمر سيتأثر المربون في الشتاء من خلال تأمين وقود التدفئة، وعند حلول البرد والمنخفضات تقل كمية الإنتاج من الفروج وبالتالي ترتفع أسعارها، وهنا يجب التدخل الحكومي الإيجابي عبر تخزين اللحوم الآن وتجميدها في برادات الخزن والتبريد بالسورية للتجارة، وعند ارتفاع سعرها تطرح هذه الكميات ليتحسن السعر ويكون التدخل الإيجابي حقيقياً ويهدف لخدمة المواطن.

ويجب الحدّ من عمليات التهريب سواء للمواشي أم الدجاج، فلو كان هناك ضبط للحدود لما تم تهريب هذه الكميات الكبيرة، وما يحدث الآن في أسواق اللحوم يؤكد وجود التهريب عبر الحدود، ويجب وضع خطط للتربية والإنتاج لمواكبة الأسواق بتحقيق الطلب وعدم حصول فائض في بعض الأوقات، وفي البعض الآخر نقص وبالتالي غلاء الأسعار، وفق ما ختم به حبزة حواره مع «الاقتصادية».

المطالبة بأعلاف وطنية

وخلال حواره مع « الاقتصادية » أوضح الخبير الاقتصادي أكرم عفيف، أن انخفاض وضعف القدرة الشرائية للمواطن، أدى إلى تراجع استهلاكه للحوم البيضاء والحمراء، وهذا سبب حقيقي لانخفاض أسعار اللحوم الحيّة، وغلاء أسعار اللحوم سابقاً كان بسبب غلاء مستلزمات وتكاليف اللحوم نتيجة الاعتماد على الأعلاف المستوردة، الأمر الذي مضت سنوات عليه ونحن نطالب بإنتاج أعلاف وطنية سورية غير مستوردة، وبالتالي تحافظ على أسعارها وأيضاً على القطع الأجنبي.

وبرأي الخبير عفيف، فإنه لا علاقة لأحداث لبنان بانخفاض أسعار اللحوم الحية، لأن أسعار الفروج بدأت بالانخفاض قبل الحرب اللبنانية، حيث وصل سعر كيلو الفروج لـ٢٣ ألفاً وتكاليفه حوالي ٣٥ ألفاً.

إشراقات

النقود تاريخياً «٢/٢»

ذكرنا سابقاً بأن الخليفة الأموي (عبد الملك بن مروان)، قد قرر التحرر من النقود البيزنطية (الذهبية)، وكذلك من النقود الأخرى (الساسانية) و(الفارسية)، فأمر (سنة ٦٩١-٦٩٢م) بضرب الدينار الذهبي العربي الدمشقي الإسلامي، فرد الإمبراطور الروماني (جستنيان الثاني) على ذلك بسك عملة جديدة يظهر على أحد وجهيها صورة رأس السيد المسيح (عليه السلام) وعلى وجهها الآخر صورته وهو يحمل صليباً ضخماً، فرد عليه الخليفة سنة (٦٩٣م) بإصدار دينار عربي جديد، عليه رسمه بلباسه التقليدي العربي وعمامته واضعاً يمناه على مقبض سيفه، وأصدر تشريعاً بوجوب استخدام هذه العملة الجديدة ومنع التداول بأي عملة أخرى تحت طائلة الإعدام، علماً أن النقد العربي الإسلامي الخالص الخالي من الرموز البيزنطية، هو الدينار الأموي الذي ضرب في دمشق (سنة ٦٩٧م)..، وهكذا فقد تطورت النقود بشكل متسارع إلى عصرنا هذا.

وعوداً على ذي بدء، نشير إلى أن الإنسان البدائي عاش منذ بدء الخليقة على جمع الثمار والصيد، وكان زعيم العشيرة (أو المشاعة أو القبيلة) هو الذي يوزع المنتجات بين أفرادها، وكانت العشيرة تشكل وحدة اقتصادية مغلقة. لاحقاً، ومع تحسن أدوات العمل وازدياد الإنتاج ظهرت فوائض في بعض المنتجات ونقص في بعضها الآخر لدى العشيرة الواحدة، الأمر الذي دفع وشجع العشائر والجماعات المتفرقة على التبادل فيما بينها بمقايضة السلع الفائضة لدى عشيرة ما بالسلع التي تحتاجها من فائض عشيرة أخرى.

لذا ظهرت المقايضة نتيجة ذلك، وبسبب توافر الفائض لدى المنتجين الزراعيين ولاحقاً لدى الحرفيين في المشاعات والقبائل المتجاورة، وبدأت بمبادلة سلع بسلع أخرى بين طرفين كل منهما يحتاج إلى سلعة الآخر (كيس قمح مقابل رأس من الماشية)، وبسبب الصعوبات التي واجهت مقايضة سلعة بسلعة بين طرفين، وأهمها:

احتمال عدم التقاء رغبة أحد الطرفين بما يملكه الطرف الآخر الراغب في المقايضة.

عدم إمكانية تقسيم الكثير من السلع للحصول على كمية قليلة من سلعة أخرى (مثل عدم إمكانية تقسيم الثور من مالكه الذي يذهب إلى سوق المقايضة نظراً لحاجته إلى فأس).

احتمال عدم التقاء الطرفين المتناسبة احتياجاتهما في المكان والزمن المناسبين.

صعوبة (وحتمية) إحضار السلع إلى السوق.

لذلك تطورت المقايضة:

– من خلال إيجاد طرف ثالث أو أكثر، حيث يبادل الطرف الأول السلعة التي يمتلكها مقابل سلعة لا يحتاجها مع الطرف الثاني، ثم يُبادل الطرف الأول هذه السلعة التي لايحتاجها مع طرف ثالث يمتلك السلعة التي يحتاجها، أي إن احتاج صاحب القمح فأساً ولم يكن يرغب صاحب الفأس بالقمح، بل يحتاج إلى اللبن، فيذهب صاحب القمح إلى السوق فيبادل قمحه باللبن، ويعود ويبادل هذا اللبن بالفأس.

–× من خلال أشخاص يمتلكون الإمكانيات والكثير من السلع والمواد، والذين راحوا آنذاك يلعبون أكثر فأكثر دور التجار، حيث كان أحدهم يقايض بحصوله على ثور (على سبيل المثال) ويعطي لصاحب الثور كميات متباينة من عدة أنواع من السلع التي يحتاجها (مثل القمح والشاي والذرة والفؤوس والجلود، وغيرها).

– (ولاحقاً) بإيجاد معادل عام للقيمة والتبادل، مثل (الإبل والأغنام) في دول المشرق العربي و(رزم الشاي) في الصين و(الماعز) في إفريقيا و(الثيران) في أوروبا و(الملح والفراء.. إلخ) في بقع أخرى من العالم، وكان اختيار المعادل العام يتم بحسب أهمية ومنفعة وتوافر هذا المعادل في البقعة التي جرى استخدامه فيها، علما أنه تم اعتماد أكثر من معادل في البقعة الجغرافية نفسها، كما لم يبقَ المعادل هو ذاته بين حقبة زمنية وأخرى لاحقة، وبالتالي فقد كان المعادل العام يخضع (في كل بقعة وفي كل فترة زمنية) لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وللعادات والتقاليد، حيث أن ما استخدمه الصينيون لم يكن (بموجب هذه المحددات) صالحاً لاستخدامه من قبل الهنود، وما استخدمه العرب لم يكن صالحاً لاستخدامه من الأوروبيين،. وهكذا.

وبالتالي فقد أسهم استخدام المعادل العام للقيمة بتسهيل المقايضة وتطوير التبادل والعلاقات التجارية بين المجتمعات، الأمر الذي شجّع التخصص ببعض الأنشطة وحفز الإنتاج الواسع، وخاصةً بعد أن تطور هذا المعادل على مدى قرون طويلة إلى أجزاء من المعادن النفيسة، ولاحقاً إلى عملات معدنية مسكوكة لدى المملكة السومرية في بلاد ما بين النهرين (سنة ٣٥٠٠ ق. م)، لتتطور المقايضة إلى تعامل نقدي كما نعرفه اليوم.

■ د. عابد فضلية
كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

السنة التاسعة عشرة ـ العدد / ٥٥٠ / ٢٠ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثر قرار سعر الفائدة في أوروبا والبيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية على أسعار العملات الرئيسية (سوق صرف الدولار الأميركي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع ارتفاع أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

تراجع أسعار السكر والأرز والقمح بنسبة 1.12 ٪ للأول وبنسبة 1.36 ٪ للثاني وبنسبة 2.14 ٪ للثالث

يورو / دولار، الجنيه الإسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:
حيث افتتح اليورو تداولاته على انخفاض مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١٤) ١,٠٩٠٩ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠,٢٦ بالمئة.
كما انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١٠/١٤) بنسبة ٠,٠٥ بالمئة.
ولعلّ من أبرز تحركات اليورو التداولات الحاصلة في تداولات يوم الجمعة (٢٠٢٤/١٠/١٤) مقارنة بتداولات اليوم السابق الخميس (٢٠٢٤/١٠/١٣) حيث ارتفع سعر الصرف بنسبة تقارب ٠,٣٠ بعد بيانات سوق العمل الأميركية القوية وتخفيض سعر الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي.
ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ انخفاض سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ٠,٤١ بالمئة وسعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة ٠,١٢ بالمئة.
التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني	التغير المئوي لسعر صرف اليورو	التغير المئوي لسعر صرف الجنيه الإسترليني
٢٠٢٤/١٠/١٤	١,٠٩٠٩	١,٣٠٥٩	٠,٢٦– بالمئة	٠,٠٥– بالمئة
٢٠٢٤/١٠/١٥	١,٠٩	١,٣٠٧٢	٠,٠٨– بالمئة	٠,١٠ بالمئة
٢٠٢٤/١٠/١٦	١,٠٨٦١	١,٢٩٩	٠,٣٦– بالمئة	٠,٦٣– بالمئة
٢٠٢٤/١٠/١٧	١,٠٨٣١	١,٣٠١	٠,٢٨– بالمئة	٠,١٥ بالمئة
٢٠٢٤/١٠/١٨	١,٠٨٦٤	١,٣٠٤٣	٠,٣٠ بالمئة	٠,٢٥ بالمئة
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٤١– بالمئة	٠,١٢– بالمئة		

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم: ارتفع سعر الايثريوم مقابل الدولار الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١٨) مسجلاً ٢,٦٦٥ دولار أميركي وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١٧) بلغت ١,٢٩ بالمئة، كما ارتفع سعر البيتكوين بنسبة ٤,٠٢ بالمئة.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الإيثريوم
٢٠٢٤/١٠/١٤	٦٦,٠٨١,٠٠	٢,٦٣١,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١٥	٦٧,٠٧٧,٠٠	٢,٦٠٨,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١٦	٦٧,٦١٧,٠٠	٢,٦١١,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١٧	٦٧,٤١٨,٠٠	٢,٦٠٥,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١٨	٦٨,٧٣٧,٠٠	٢,٦٦٥,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٤,٠٢ بالمئة	١,٢٩ بالمئة

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس:
شهدت أسعار كل من الذهب والنحاس انخفاضاً حيث انخفض سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١٤) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٠,١٩ بالمئة و ١,٥٥ بالمئة. وقد أثرت الأحداث في منطقة الشرق الأوسط على أسعار الذهب العالمية حيث شهد سعر الذهب ارتفاعاً مسجلاً ٢,٧١٧ دولاراً للأونصة في تداولات يوم الجمعة (٢٠٢٤/١٠/١٨).
التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

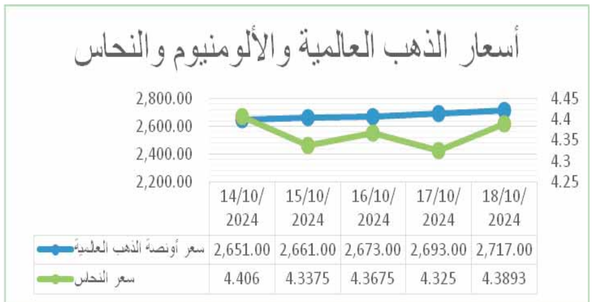

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس	التغير المئوي لسعر أونصة الذهب	التغير المئوي لسعر النحاس
٢٠٢٤/١٠/١٤	٢,٦٥١,٠٠	٤,٤٠٦	٠,١٩– بالمئة	١,٥٥– بالمئة
٢٠٢٤/١٠/١٥	٢,٦٦١,٠٠	٤,٣٣٧٥	٠,٣٨ بالمئة	١,٥٥– بالمئة
٢٠٢٤/١٠/١٦	٢,٦٧٣,٠٠	٤,٣٦٧٥	٠,٤٥ بالمئة	٠,٦٩ بالمئة
٢٠٢٤/١٠/١٧	٢,٦٩٣,٠٠	٤,٣٢٥	٠,٧٥ بالمئة	٠,٩٧– بالمئة
٢٠٢٤/١٠/١٨	٢,٧١٧,٠٠	٤,٣٨٩٣	٠,٨٩ بالمئة	٠,٥٠ بالمئة
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٢,٤٩ بالمئة	٠,٣٨– بالمئة		

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:
تلعب توقعات الطلب على النفط في الدول المستهلكة دوراً في تحديد الأسعار العالمية للنفط، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع الطلب إلى تعزيز النمو الاقتصادي وانعكاسه على الطلب على النفط بينما يؤدي الانخفاض في النمو الاقتصادي إلى انخفاض أسعار النفط.
وقد شهد سوق المحروقات انخفاضاً ملحوظاً في سعر برنت في تداولات بداية تداولات الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات الأسبوع الذي سبقه بنسب بلغت ٥,٦٩ بالمئة. كما أنهى نفط برنت تداولاته على انخفاض في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١٨) عند مستوى ٦٩,٢٢ دولاراً أميركياً وبنسبة انخفاض ٦,٢٤ بالمئة
كما انخفضت العقود الآجلة للغاز الطبيعي الأميركي إلى أقل من ٢,٢٧ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بسبب زيادة التدفقات إلى محطات تصدير الغاز المسال وتوقعات الطقس المعتدل. ونتيجة لذلك تراجعت الأسعار بنسبة ٩,١٤ بالمئة هذا الأسبوع، مع استمرار انخفاض الطلب نتيجة الطقس الدافئ المتوقع.
التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/١٠/١٤	٧٧,٤٦	٧٣,٨٣	٢,٤٩٤
٢٠٢٤/١٠/١٥	٧٤,٢٥	٧٠,٥٨	٢,٤٩٨
٢٠٢٤/١٠/١٦	٧٤,٢٢	٧٠,٣٩	٢,٣٦٧
٢٠٢٤/١٠/١٧	٧٤,٤٥	٧٠,٦٧	٢,٣٤٧
٢٠٢٤/١٠/١٨	٧٣,٠٥	٦٩,٢٢	٢,٢٦٦
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٥,٦٩– بالمئة	٦,٢٤– بالمئة	٩,١٤– بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: شهد أداء الأسواق المالية في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١٨) ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع مؤشر السوق المالية الأميركية DJI بنسبة ٠,٥٢ بالمئة مسجلاً ٤٣,٢٨٨ نقطة بدعم من بيانات الاقتصاد الأميركي الإيجابية، كما ارتفع مؤشر السوق المالية الألمانية Dax30 بنسبة قاربت ٠,٣٧ بالمئة مسجلاً ١٩,٥٨٠ نقطة بدعم من كل الشركات الكبرى.
كما ارتفع مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100 بنسبة قاربت ٠,٧٨ بالمئة مسجلاً ٨,٣٥٨ نقطة بدعم من عدد من القطاعات.
مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية الأميركية dji	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30	مؤشر السوق المالية الفرنسية cac٤٠
٢٠٢٤/١٠/١٤	٤٣,٠٦٥,٠٠	٨,٢٩٣	١٩,٥٠٨	٧,٦٠٢
٢٠٢٤/١٠/١٥	٤٢,٧٤٠,٠٠	٨,٢٤٩	١٩,٤٨٦	٧,٥٢٢
٢٠٢٤/١٠/١٦	٤٣,٠٧٧,٠٠	٨,٣٢٩	١٩,٤٣٢	٧,٤٩٢
٢٠٢٤/١٠/١٧	٤٣,٢٣٩,٠٠	٨,٣٨٥	١٩,٥٨٣	٧,٥٨٤
٢٠٢٤/١٠/١٨	٤٣,٢٨٨,٠٠	٨,٣٥٨	١٩,٥٨٠	٧,٦١٣
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٥٢ بالمئة	٠,٧٨ بالمئة	٠,٣٧ بالمئة	٠,١٤ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة.

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: انخفضت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١٨) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١٠/١٤) بنسبة ٠,٦٣ نقطة مئوية مسجلاً ٣٨,٩٨٢ نقطة وسط ترقب لبيانات التضخم وخسائر في قطاع الأجهزة الدقيقة والآلات.
مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/١٠/١٤	٣٩,٦٠٦,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١٥	٣٩,٩١١,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١٦	٣٩,١٨٠,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١٧	٣٨,٩١١,٠٠
٢٠٢٤/١٠/١٨	٣٨,٩٨٢,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٥٨– بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً ملحوظاً في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠,١٤٤ نقطة وبنسبة ارتفاع ٠,٦٣ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم من قطاعات مختلفة وقد خفف من هذه المكاسب رفع أسعار المحروقات ومما يترتب عليه من ارتفاع في معدل التضخم.
كما ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٨٧,٥٦٢ نقطة في ٢٠٢٤/١٠/١٧ وبنسبة ارتفاع تقارب ٠,٧٨ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع.
على حين انخفض مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١١,٩٠٧ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة انخفاض ١,٣٤ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع متأثراً بانخفاض أسعار النفط.
مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/١٠/١٣	١٢,٠٦٩	٢٩,٩٥٤	٨٧,٢٧٤
٢٠٢٤/١٠/١٤	١١,٩٦٠	٣٠,٢٧٣	٨٦,٨٨٣
٢٠٢٤/١٠/١٥	١٢,٠٠١	٣٠,٥٨٤	٨٦,٦١٣
٢٠٢٤/١٠/١٦	١٢,٠٣٨	٣٠,٥٤٥	٨٧,٠٦٢
٢٠٢٤/١٠/١٧	١١,٩٠٧	٣٠,١٤٤	٨٧,٥٦٢
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٣٤– بالمئة	٠,٦٣ بالمئة	٠,٧٨ بالمئة

أسعار السلع الغذائية:

انخفضت العقود الآجلة للقمح بعد أن رفعت وزارة الزراعة الأميركية توقعاتها لإمدادات القمح العالمية، على الرغم من تخفيض تقدير الإنتاج لعام ٢٠٢٤/٢٥. بلغ المخزون النهائي المتوقع ٢٥٧,٧٢ مليون طن متري، متجاوزاً التوقعات بـ١,٦ مليون طن.
وانخفضت أسعار القطن بسبب قوة الدولار وتوقعات بتحسن ظروف المحصول في الولايات المتحدة. وفقاً لتقرير «تقدم المحاصيل»، تم حصاد ٣٤ بالمئة من محصول القطن الأميركي، متجاوزاً المتوسط البالغ ٣٠ بالمئة. كما توقعت وزارة الزراعة الأميركية زيادة الإنتاج العالمي للقطن بنسبة ٢,٦ بالمئة مقارنة بالموسم السابق ليصل إلى ٢٥,٣٩٥ مليون طن، على حين يُتوقع أن ينخفض الاستهلاك العالمي بنسبة ٠,٨ بالمئة ليبلغ ٢٥,١٩٩ مليون طن.
تطور أسعار عينة من السلع الغذائية

التاريخ	سعر القمح (bu)	سعر السكر (lbs)	سعر الرز (cwt)	سعر القطن (lbs)	زيت دوار الشمس	الذرة(bu)	سعر القهوة
٢٠٢٤/١٠/١٤	٥٨٥	٢٢,٣٨	١٥,١٠٥	٧١,١٣	١,٢٠٥,٠٠	٤٠٨,٢٥	٢٦١,٣١
٢٠٢٤/١٠/١٥	٥٨٧	٢٢,٨٦	١٥,٠٤	٧٠,٦	١,٢٠٣,٠٠	٤٠١,٢٥	٢٥٦,٢٣
٢٠٢٤/١٠/١٦	٥٨٥	٢٢,٩١	١٥,٠٧	٧١,٢٧	١,٢٢٥,٥٠	٤٠٤,٧٥	٢٥٦,٩٣
٢٠٢٤/١٠/١٧	٥٨٩,٥	٢٢,١٩	١٤,٩٩٥	٧٠,٧٩	١,٢٠٩,٩٠	٤٠٦,٧٥	٢٥٣,١٦
٢٠٢٤/١٠/١٨	٥٧٢,٤٩	٢٢,١٣	١٤,٨٩٩	٧١,٠١	١,٢١٠,٠٠	٤٠٣,٩٣	٢٥٥,٧٣
التغير المئوي	٢,١٤– بالمئة	١,١٢– بالمئة	١,٣٦– بالمئة	٠,١٧– بالمئة	٠,٤١ بالمئة	١,٠٦– بالمئة	٢,١٤– بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد / ٥٥٠ / ٢٠ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

نصف إمدادات الغذاء في العالم معرضة للخطر بحلول عام ٢٠٥٠

قالت لجنة مدعومة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إن الدول تحتاج إلى اتفاق دولي جديد لحل أزمة المياه المتصاعدة التي قد تؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي بثمانية في المئة على الأقل وتعريض نصف إمدادات الغذاء في العالم للخطر بحلول عام ٢٠٥٠.

وذكرت اللجنة العالمية لاقتصادات المياه، وهي مبادرة بحثية مدتها عامان أطلقتها هولندا عام ٢٠٢٢، أن تغير المناخ والاستخدام المدمر للأراضي وسوء الإدارة المزمن وضعت دورة المياه العالمية تحت «ضغط غير مسبوق».

وأضافت إن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل شمال غرب الهند وشمال شرق الصين وجنوب وشرق أوروبا معرضة بشكل خاص لنقص المياه. وقالت اللجنة في تقريرها الختامي إن على الحكومات العمل معاً لخلق حوافز تركز على كيفية استهلاك المياه وضمان وصول الاستثمار في البنية التحتية الحيوية إلى الأماكن الصحيحة.

وقال ثارمان شانموجاراتنام رئيس سنغافورة والرئيس المشارك للجنة «سيتعين علينا تحديد أهداف مشتركة لاستدامة المياه».

وقال في إفادة صحفية قبل إطلاق التقرير «في نهاية المطاف، سيتطلب الأمر إبرام اتفاق عالمي بشأن المياه، وسوف يستغرق الأمر عدة سنوات للوصول إلى هذا الهدف، لكننا سنبدأ تلك العملية».

وقال التقرير إنه لم يعد من الممكن الاعتماد على إمدادات المياه العالمية، ويرجع ذلك لأسباب من بينها تغير أنماط هطل الأمطار، إذ تشير التقديرات إلى أن كل ارتفاع بدرجة مئوية واحدة في درجات الحرارة يؤدي إلى زيادة احتباس الرطوبة في الغلاف الجوي بسبعة في المئة.

الإمارات في صدارة دول الإقليم بسرعة نمو شركات التكنولوجيا الناشئة

تصدرت دولة الإمارات المؤشرات العالمية المرتبطة بالشركات الناشئة، فوفقاً للبيانات الإحصائية الأخيرة لـ«STATISTA»، تصدرت الإمارات كأعلى دولة خليجية حاضنة للشركات الناشئة، بعد تسجيل أكثر من ٥٦٠٠ شركة ناشئة في أنحاء الدولة، حتى الربع الثاني من العام الجاري ٢٠٢٤.

وأكدت البيانات أن الإمارات تقود مشهد الشركات الناشئة المختصة بالتكنولوجيا المالية في المنطقة، حيث تمتلك حالياً أكثر من ٥٥٠ شركة مختصة بهذا المجال.

وأكدت تقارير صادرة عن مؤسسة الاستشارات والأبحاث العالمية «ستارت-أب جينوم»، أن الإمارات تواصل تقدمها في المؤشرات الدولية، وتبرز كأسرع منظومات للشركات الناشئة نمواً في المنطقة. وفي تقرير للمؤسسة، حافظت أبوظبي على مكانتها كأسرع منظومة للشركات الناشئة نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال الفترة بين النصف الثاني من عام ٢٠٢١ ونهاية العام الماضي ٢٠٢٣، محققة خلال الفترة ذاتها ٤,٢ مليارات دولار من القيمة في منظومة شركاتها الناشئة.

ووفقاً للتقرير، بلغ إجمالي تمويلات الشركات في مراحل التأسيس المبكر نحو ٢٢٤ مليون دولار، بينما وصل إجمالي تمويلات رأس المال المخاطر بين النصف الثاني من ٢٠٢١ و٢٠٢٣ إلى أكثر من مليار دولار، بفضل الأنشطة المتنامية للشركات الناشئة العاملة تحت مظلة منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي «Hub71».

وقال أحمد علوان، الرئيس التنفيذي لـ«Hub71» لوكالة «وام»: «تشهد (Hub71) إقبالاً متزايداً من شركات التكنولوجيا الناشئة، التي تسهم في مواجهة التحديات العالمية، وتحقيق قيمة اقتصادية كبيرة، وتخلق فرص عمل جديدة في أبوظبي».

وأضاف علوان إن مجتمع الشركات الناشئة في الإمارة يواصل نموّه مدفوعاً بالبرامج المخصّصة التي تنفذها «Hub71»، وبشراكاتها الإستراتيجية، والتزامها بالابتكار، مؤكداً تطلع «Hub71» لتعزيز دعم الشركات الناشئة في القطاعات المختلفة؛ بما فيها قطاع الاستدامة، عبر منظومة التكنولوجيا المناخية «Hub71+ ClimateTech»، تماشياً مع رؤية أبوظبي الاقتصادية، وفتح آفاق واسعة للابتكار والنموّ.

وأوضح أن «Hub71» تركز على تسهيل وصول الشركات الناشئة إلى رأس المال والمواهب والشراكات المؤسسية، ودعم روّاد الأعمال لتوسعة نطاق أعمالهم بسرعة، وبالتالي تمكين مشاريع ناجحة والإسهام في منظومة متكاملة قادرة على دعم اقتصاد أبوظبي.

مبيعات آيفون الجديد في الصين تقفز بنسبة ٢٠ بالمئة بعد أسابيع من إصداره

سجلت هواتف آيفون الجديدة بداية قوية في الصين، حيث ارتفعت مبيعاتها بنسبة ٢٠ بالمئة في الأسابيع الثلاثة الأولى منذ إطلاقها مقارنة بطراز ٢٠٢٣، وفقاً لبيانات من شركة الأبحاث Counterpoint.

طُرح أحدث الهواتف الذكية من شركتي أبل وهواوي للبيع في الصين يوم ٢٠ سبتمبر، ما يسلط الضوء على المنافسة الشديدة في أكبر سوق للهواتف الذكية في العالم، حيث فقدت الشركة الأميركية حصتها في السوق في الأرباع الأخيرة لمصلحة المنافسين المحليين.

وقالت شركة Counterpoint «إننا نشهد مبيعات قوية لوحدات سلسلة آيفون ١٦ في الصين»، مضيفة إن طرازي iPhone 16 Pro وPro Max كان أداؤهما جيداً، حيث ارتفعت مبيعاتهما المجمعة بنسبة ٤٤ بالمئة مقارنة بإصداراتهما لعام ٢٠٢٣.

ومع ذلك، انخفض إجمالي مبيعات وحدات آيفون في الصين بنسبة ٢ بالمئة على أساس سنوي خلال فترة الأسابيع الثلاثة، بسبب انخفاض مبيعات الطرازات القديمة وزيادة المنافسة مع سلسلة مان وبورا من هواوي.

بوح الاقتصاد

المسؤولون الكبار والتغيير!!

■ هني الحمدان

لا شك أن التغيير سنة الحياة بكل مجالاتها.. لهذا من أجل تحسين- هذا المستقبل- ينبغي علينا تحسين ما نقوم به، ولأن ما نقوم به لا يؤتي ثماره، فهذا يقودنا حتماً لإجراء عمليات تغيير مستمرة في السياسات والبرامج، حتى في تغيير الإدارات وقياداتها من المسؤولين الكبار.

الحاجة اليوم تقتضي إجراء عمليات تغيير من باب تصويب أي اعوجاج أو تلافي أي تقصير في أي مسؤولية، بأي مرفق أو قطاع.. فلا أحد ينكر هذا، نحتاج إلى التغيير في آليات التعاطي والعمل بإخلاص، نحتاج إلى التغيير في تعليمنا وتسيير مؤسساتنا وشؤوننا الإدارية، وكيفية استغلال طاقات شبابنا، وأساليب تنفيذ المشاريع والمهام والواجبات، وغيرها من المسائل، حتى نصل إلى عقليات إيمانها الوحيد إعلاء شأن العمل والإنتاج والقيادة الكفؤة للمسؤوليات.

مرت فترات كان يظل المدير مثلاً مسيطراً على كرسيه أطول من اللازم، وربما تعدى حدود المعقول.. وربما يظل متفرداً في المسؤولية من دون إنجازات أو تطورات في مكان عمله.. فيفقد من خلال هذا الاحتكار الكثير من الشباب المتعلم فرصته للعطاء والإبداع والتطوير!

من يتقلد المناصب يرفض كل تغيير، يعمل كل ما في وسعه للديمومة والاستمرار أكثر مدة ممكنة، غير مهتم بنجاح إدارته والمشاريع المدرجة، ولا بأي مؤشر آخر، فقط يعمل للبقاء، يتصيد وينتهز الفرص لتمريق كل ما ينفع المصالح الضيقة، فمثل هؤلاء لماذا يحرصون على البقاء، ولو لم يقدموا أي شيء؟!!

الفشل لا يحتاج إلى أدلة.. الواقع يقول ذلك في بعض الإدارات الخدمية للمواطن.. (التسويف.. المماطلة.. الخدمة لم تتغير.. الشو الإعلامي).. كل ذلك فشل، إن لم يكن المواطن يستفيد ويرتاح لما تقدمه تلك الإدارة أو المؤسسة!

هناك بعض المسؤولين الكبار عندما تتاح لهم المناصب الكبيرة والحساسة في الدولة ويصبحون ويُمسون، وكل شيء مسخر بين أيديهم تأخذهم العزة والجبروت، فتراهم يتكبرون ويتغطرسون على من حولهم، فتصل بهم الحال إلى نهب المال العام وسرقته وتسجيله بأسمائهم أو أسماء أبنائهم أو أسماء أقاربهم، متناسين حفظ الأمانة التي أقسموا أن يحفظوها، فتراهم يعيشون الفساد والإفساد مع أنفسهم ومع من حولهم، منغصين بأفعالهم العباد والبلاد، مستغلين مناصبهم ونفوذهم كما يحلو لهم، لا كما يريد القانون، وما أكثر هؤلاء المفسدين اليوم في مجتمعاتنا العصرية التي انتشرت فيها سمعتهم المضلة في صناعة الفساد والإفساد في شتى المجالات المجتمعية، وأصبحوا من الذين يشاركون في تخلف البلاد، وعلى غرار ذلك هناك البعض لا يعرف إدارة إدارته بالشكل الأمثل، فكان علة وسبباً في سوء العمل وتراجع سوية الإدارة!

وتأسيساً على ذلك ليس مطلوباً من أي مسؤول ضمن المواقع التنفيذية المختلفة، إضاعة وقته منشغلاً باجتماعات، وإجراء مكالمات، يمكن تصنيفها تحت بند أنها متوسطة الأهمية، إنما يجب أن تكون لقاءاته تحت عنوان مهم وحساس وليترك ما هو أقل من ذلك لمعاونيه.. فعدم فهم أو دراية المسؤولين بالدور المنوط به عملهم، وانشغالهم بتوافه الأمور يقضيان عليهم ويحكمان بالفشل على مؤسساتهم.

إن فاعلية الأداء الوظيفي مهمة جداً لتحقيق الغايات المنشودة والمطلوبة، وهنا لابد من التركيز على إيجاد الكفاءات الوطنية القادرة على صنع النجاح والتطوير والتغيير، وهذا لا يكون إلا باحترام أمانة العمل، والجد والاجتهاد، وتفعيل المراقبة والمحاسبة المستمرة للمسؤولين والموظفين.

اليوم ستتغير معادلات الحسابات، فمن يتأخر بالإنجاز أو يتلكأ لضعف وعدم دراية، أو لأسباب أخرى سيكون قراره جاهزاً، والبديل متاح، فالمتميزون يشقون طريقهم لقيادة الإدارات والمشروعات، وتقديم الأفكار للنهوض بسوية المهام!

إن تقييم المسؤولين الكبار يجب أن تتم بناء على حجم الإنجاز، وليس على حجم العمل، ذلك لأنهم الأعمدة الرئيسية للسلطة التنفيذية، وصمام أمان نجاح الإدارة العامة، ومصدر للفشل أيضاً.. ومن الأهمية بمكان أن يتم رصد أعمال كل مسؤول بدقة، بشكل دوري وخاصة في ضوء غياب الخطط والأهداف، فقد يظن أحد المسؤولين أنه بخروجه من منزله، وعقده اجتماعين، وإلقائه كلمة في مؤتمر وعودته إلى منزله في نهاية اليوم متعباً، قد قام بواجبه، بينما هو في الواقع لم يقم بأي شيء مما هو مطلوب منه!

الإنجاز وحجمه وتأثيره هو المطلوب اليوم من أصحاب المناصب، فمن ينجز ينل، وغير ذلك سيكون بمكان بعيدٍ عن الأضواء.